جامعة الأزهر
Al-Azhar University

تعلُّق الفائدة بالفضلة

دراسة نحويَّة تطبيقيَّة على آي الذكر الحكيم

إعداد
د/ أسماء عطيَّة حامد أحمد
المدرسِ بقسم اللغويات بكليَّة الدِّراسات الإسلاميَّة
والعربيَّة للبنات بسوهاج ، جامعة الأزهر، مصر

العام الجامعي : ١٤٤٤هـ -٢٠٢٢ م

" تعلُّق الفائدة بالفضلة "دراسة نحويَّة تطبيقيَّة على آي الذكر الحكيم"

أسماء عطيَّة حامد أحمد

قسم اللغويات، كليّة الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات بسوهاج، جامعة الأزهر الشريف، جمهورية مصر العربيَّة.

البريد الالكتروني : asmaahamed.279@azhar.edu.eg

ملخص البحث: لكل علم مصطلحاته الخاصة، ومن هذه المصطلحات في علم النحو مصطلح (الفضلة)، ويوضح هذا البحث أهمية الفضلة في الجملة معنى وتركيبا، حيث يتعلق به –أحيانا– معنى الكلام وتنعقد عليه الفائدة، وربما يترتب عليه صحة التركيب النحوي، فلا تستقيم القاعدة النحوية من دونه، حيث يصحح وجود الفضلة في الجملة بعض الاستعمالات التي تمتنع في القاعدة النحوية، مثل: تصحيح الابتداء بالنكرة الموصوفة، وتصحيح المادة الاشتقاقية للفعل وفاعله، وتصحيح دخول الفاء في الخبر، كذلك اغتفروا لأجلها اتحاد الشرط والجزاء.

وقد أظهر البحث تعلق الفائدة ببعض الفضلات في آي الذكر الحكيم، من خلال استقراء بعض أنواع الفضلات في الاستعمال القرآني، وهي: الحال والمجرور بالحرف والصفة، موضحا دور علماء التجويد الذين فطنوا إلى أهمية الفضلة ودورها في المعنى والبناء التركيبي للجملة، فجعلوا الوقف قبل تمام المعنى بالفضلة التي تتعلق بها فائدة الكلام في الآيات القرآنيَّة من قبيل (الوقف القبيح)؛ لأنَّه يؤدي معنىً مخالفا لما أراده الله –عز وجل– أو معنى لا يليق بالمولى – سبحانه –. كما انتصر البحث للنحويين من بعض المحدثين الذين انتقدوا استخدامهم لفظ الفضلة؛ لما لمحوه في هذه التسمية من أنها لا تمنح الفضلة المكانة العلمية التي تستحقها، مؤكدا على أن لكل علم مصطلحاته الخاصة.

الكلمات المفتاحيَّة: الفضلة، المصطلح النحوي، القرآن الكريم.

The benefit attach "Fadlah"

"An Applied Grammatical Study on Verses of the Holy Quran"

Asmaa Attiya Hamed Ahmed
Department: Linguistics, Faculty: Islamic and Arabic Studies for Girls in Sohag, University: Al-Azhar Al-Sharif, Arab Republic of Egypt.
Email: asmaahamed.279@azhar.edu.eg

Abstract: Each science has its own terminology, and one of these terms in grammar is the term (Fadlah), and this research explains the importance of Fadlah in the sentence meaning and structure, where it relates to it - sometimes - the meaning of speech and the benefit is held on it, and may result in the correctness of the grammatical structure, the grammatical rule is not upright without it, where the presence of Fadlah in the sentence corrects some uses that refrain from the grammatical rule, such as: Correcting the beginning of the described denial, correcting the derivative material of the act and its actor, correcting the entry of fulfillment into the news, as well as forgiving the union of condition and penalty.

The research has shown the attachment of the benefit to some of Fadlahs in the verses of the Qur'an, by extrapolating some types of Fadlah in the Qur'anic use, namely: the manner and the genitive by a preposition and an adjective, explaining the role of the scholars of Tajweed who understood the importance of the virtue and its role in the meaning and the structure of the sentence, so they made the waqf before the completion of the meaning of the Fadlah to which the usefulness of speech in the Qur'anic verses relates such as (the ugly waqf), because it performs a meaning contrary to what Allah (the Almighty)

wanted or a meaning that is not worthy of the Mullah – Subhanah – . The research also triumphed for grammarians from some modernists who criticized their use of the word Fadlah, because they glimpsed in this designation that it does not give Fadlah the scientific status it deserves, stressing that each science has its own terminology.

Keywords: Fadlah, Grammatical term, Holy Quran.

مقدمة

الحمد لله الذي كرَّم من سائر خلقه الإنسان، فمنَّ عليه بنعمة البيان حتى أفهم عن قصده وأبان، والصلاة والسَّلام على أفصح العرب وسيد ولد عدنان، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان. أمَّا بعد،

فإنَّ الكلام عند النحويين هو ما دل على فائدة يُكتَفي بها ويحسن السكوت عليها، وقد تتعلق هذه الفائدة بالفضلة، مع كونها ركنا زائدا على ركني الإسناد في الجملة، ويترتب على وجودها في الجملة آثارٌ في المعنى، بل في اللفظ أحيانا فنجد أنَّ أسلوب الجملة لا يصح ولا يستقيم من ناحية القاعدة النحوية من دونها، فتكون الفضلة حينئذ ركنا أساسا في الجملة، بمنزلة العمدة، ولعل هذا مخالف لما يوحي به ظاهر لفظ الفضلة، وهذا ما دعاني إلى دراسة (الفضلة) من حيث كونها مصطلحا نحويا، به قد يتعلق معنى الجملة وعليه تنعقد فائدة الكلام.

أهمية البحث: تنبع أهمية كل بحث من أهمية موضوعه، وهذا الموضوع يتناول الفضلة، وتتجلى أهميته فيما يأتي:

أولاً – التأكيد على أهمية الفضلة في الجملة معنىً وتركيبًا، إذ إنَّ فائدة الكلام قد تتعلق به، وربما لا يستقيم التركيب الأسلوبي للجملة من دونه في كثير من الأحيان.

ثانيًا – إظهار مدى تعلق فائدة الكلام وارتباطها بالفضلة في كلام رب العالمين.

ثالثًا – إبراز دور الفضلة في تصحيح أحكام النحو.

رابعًا – الانتصار للنحويين من بعض العلماء القدامى والمحدثين الذين انتقدوا استعمالهم لفظ (فضلة)؛ لما أشكل عليهم ظاهر هذا اللفظ، وما يترتب عليه من انقطاعه عن الجملة.

إشكالية البحث :

تتمثل إشكالية البحث في بعض التساؤلات التي يحاول البحث جاهدًا الإجابة عنها، منها:

- ما المقصود بالفضلة عند النحويين، وما دورها في البناء التركيبي للجملة؟
- ما حكم الاستغناء عن الفضلة، وحذفها؟
- هل أظهر الاستعمال القرآني أهمية الفضلة من حيث تعلق الفائدة بها؟
- هل للفضلة دور في تصحيح بعض الأحكام النحوية؟
- هل كان النحويون موفقين في استعمالهم هذا المصطلح أم جانبهم التوفيق كما يرى بعض المحدثين؟

وفي نهاية الدراسة يستطيع البحث أن يجيب عن كل هذه الأسئلة بطريقة موضوعية مؤيدة بأقوال النحويين والمعربين ومدعومة بالشواهد القرآنية مع التنظير أحيانا بشواهد من الشعر والسنة النبويَّة.

الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات الحديثة التي قامت حول الفضلة بمعناها الاصطلاحي، من هذه الدراسات:

(العمدة والفضلة في النحو العربي – المصطلح والدلالة–)، تأليف/ علي علاء دسوقي أحمد علي[1]، تناول فيه مصطلح العمدة والفضلة عند قدماء النحويين وبعض المحدثين، وخلص الباحث إلى ارتباط مصطلح العمدة والفضلة بالأصل والفرع، وأن النحاة القدامى حالفهم التوفيق في اختيار هذين المصطلحين.

---

(١) بحث منشور في مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مجلد١٢، العدد٤، شوال ١٤٤٠هـ -٢٩١٩م.

(مكانة الفضلة في بنية الجملة العربية عند النحاة قدامى ومحدثين) تأليف/ محمد الحواوشي، وأبرز الباحث فيه أهمية الفضلة في بناء الجملة والنص، وكان من أهم نتائجه أن الفضلة بؤرة النصية، وهي مقصود من بناء الجملة وركن أساس فيها. وانتقد الباحث نظرة قدامى النحويين ومن تابعهم من المحدثين للفضلة على أنها من الزيادة التي يستغنى عنها في بنية الجملة، وعدم تنبههم لدورها النصي في بنية الجملة، ورأى الباحث أن تسمية الفضلة بهذا الاسم لا يمنحها المكانة العلمية التي تستحقها في النحو العربي، واقترح أن تسمى (الموجِّه)؛ نظرا لدورها في توجيه الجملة إلى النص الذي تنتمي إليه.

- وقد اخترت عنواناً لبحثي: (تعلق الفائدة بالفضلة، دراسة نحوية تطبيقية على آي الذكر الحكيم)، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في إبراز أهمية الفضلة، ودورها الأساس في تركيب الجملة العربية والمعنى المستفاد منها، لكنها تختلف عنها من عدة وجوه:

أولاً – كانت تلك الدراسة نظرية، وجاء بحثي تطبيقيًا على آيات الذكر الحكيم؛ لما وجدته في الجانب التطبيقيِّ من أثر بالغ في تقوية الحكم النحوي وترسيخ القاعدة في ذهن المتلقي.

ثانيًا – لم أنتقد في دراستي نظرة القدامى للفضلة – كما هو الحال في البحث السابق–، وإنما انتصرت للنحويين ممن أخذ عليهم استعمال هذا المصطلح، مؤكدةً أنَّ لكل علم مصطلحاته الخاصة التي قد تتفق إلى حد كبير مع فهم العامة له أو تبعد عنه مع وجود علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى المعجمي من وجهة نظر أصحاب الاصطلاح، وليس معنى (الفضلة) عند النحويين أنه لا فائدة له في الجملة، أو صحة حذفه والاستغناء عنه مطلقاً، وإنما يعني زيادته عن ركني الإسناد، فلا

ينافيه أن تنعقد عليه فائدة الكلام، أو تركيب الجملة، فلا يسوغ حينئذٍ حذفه ولا يصح الاستغناء عنه .

ثالثًا – كانت نظرة الباحث في الدراسة السابقة نظرة عامة، واخترت في دراستي نماذج لكل نوع من أنواع الفضلة، فصلت الحديث عن دورها في إبراز المعنى من حيث تعلقت بها الفائدة، وهي: (الحال) من المنصوبات، والمجرور بالحرف من المجرورات، والصفة من التوابع، وكله مؤيد بالشواهد القرآنية.

- هذا.. وقد اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي التحليلي، كما أنَّ طبيعته اقتضت أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وفصلين كل منهما يشتمل على عدة مباحث، وخاتمة وبعض الفهارس الفنية:

أما **التمهيد**، فقد أوضحت فيه ضرورة اشتمال الجملة على فائدة ومعنى يحسن السكوت عليه.

أما الفصلان، فتناولت في أحدهما الدراسة النظرية وفي الآخر الدراسة التطبيقية، على هذا النحو:

الفصل الأول – مفهوم الفضلة عند النحويين، وتعلق الفائدة بها، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول– العمدة والفضلة –مصطلحًا وتأصيلا–.

المبحث الثاني– الفضلة في المصطلح النحوي، ودورها في الجملة معنى وتركيبًا.

المبحث الثَّالث– أنواع الفضلة عند النحويين.

الفصل الثاني– (من مظاهر تعلق الفائدة بالفضلة في آي الذكر الحكيم)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول– تعلق الفائدة بالمنصوبات (تعلق الفائدة بالحال أنموذجًا).

المبحث الثاني- تعلق الفائدة بالمجرورات (تعلق الفائدة بالمجرور بالحرف أنموذجا).

المبحث الثالث- تعلق الفائدة بالتوابع (تعلق الفائدة بالصفة أنموذجًا).

ثمَّ ذيلت البحث بتتمة حول موقف بعض العلماء من استخدام النحويين مصطلح (فضلة)، والرد عليهم. وموقف علماء التجويد من تعلق الفائدة بالفضلة في كلام العزيز الحميد.

ثم **الخاتمة** وضمنتها أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، وأخيرا فهرسي المراجع والموضوعات.

وختاما.. فإن نتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما ينفق كلُ امرئ قدر سعته لا يكلف الله نفسًا إلَّا ما آتاها، وإني أستميح كل ناظر في بحثي لما عسى أن يبدوَ له فيه من قصور أو تقصير؛ فلا يخلو جهد من نقص ولا عمل من مؤاخذة، ولعل في الحرص على اجتناب الخطأ إعذارًا ومغفرة، وسبحان من جعل النقص في عباده؛ لتتفرد بالكمال ذاتُه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

التمهيد

لا شكَّ أنَّ الغرض من الكلام إنَّما هو حصول الفائدة، وإلَّا.. فكيف يُعدَّ كلاما ما لا يفيدُ معنى يحسن السكوت عليه، به يستبين مراد قائله، ويتضح منه مقصده لسامعه، وهذا ما نصَّ عليه النَّحويون، حتى إن الألفية وقد بلغت شهرتها الآفاق صدرها صاحبها -العلامة ابن مالك- بقوله: "**كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ**" (١).

ومما يدلك على ضرورة إفادة الجملة معنى مفيدًا حتى يحسن السكوت عليها ما ورد في الحديث الشَّريف أَنَّ: "**خَطِيبًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ -ﷺ-، فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَالَ: «قُمْ - أَوِ اذْهَبْ - بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ»** (٢).

فإنَّ النبي- ﷺ - إنما أقامه - كما يذكر بعض شراح الحديث- لما وقف على المستبشع، وهو الجمع بين حالتين متناقضتين لنتيجة واحدة وهي الرشاد، فقد سوّى بين الطائع والعاصي، فعاد وجهه إلى التقديم والتأخير(٣)، كمثل ما عاد إليه معنى قول الله -ﷻ-: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ** ﴾ (٤) إلى: "وإذ يرفع إبراهيم وإسماعيل القواعد من البيت". وإنما كان ينبغي له أن يقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف عند قوله: فقد رشد،

---

(١) الألفية ص٩.

(٢) رواه أبو داوود في سننه تح/ الأرنؤوط٧/٣٣٥، وأحمد في مسنده٣٢/١٢٦.

(٣) ينظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي٨/٣٧٠، وبذل المجهود في حل سنن أبي داوود للشيخ خليل خليل السهارنفوري ٥/١٢٨.

(٤) من الآية (١٢٧) من سورة البقرة.

ثم يبتدئ بقوله: ومن يعصهما فقد غوى [١].

ولا يجوز مطلقًا القطع على القبيح؛ لأنَّه حينئذ يفسد المعنى ويغير المقصود. وإذا كان هذا مكروهًا في كلام البشر، فأولى أن يكون أشدّ كراهة في كلام ربِّ البشر– سبحانه وتعالى –، فقد يعدُّ–أحيانا– مرتكب السكوت متعمدًا قبل تمام المعنى خارجا عن الملَّة –والعياذ بالله–؛ لما تعمد تحريف قصد رب العباد بتغيير مراده، كأن يقصد القارئ الوقف من غير ضرورة على لفظ "إله" في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٢]، وما شابه ذلك؛ إذ لا يتعمد الوقف على ذلك مسلم قلبه مطمئن بالإيمان.

وقد اصطلح النحويون على تسمية ما كان ركنا أساسا في تركيب الجملة، فلا يستقيم وجه الكلام بحذفه أو قطع الكلام قبل استيفائه بـــ(العمدة)، وعلى تسمية ما جاء زائدا على تركيب الجملة، حيث يصح المعنى من دونه ويجوز عند بعضهم حذفه بـــ(الفضلة)[٣] هذا هو الأصل عند بعضهم، لكنه عندهم

---

(١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للغيني١/٢٧، وشرح مشكل الآثار٨/٣٧٠، وجاء في حاشية السيوطي على سنن النسائي (٦/٩٠،٩١) في معنى الحديث غير هذا؛ حيث قال: "ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ جَمْعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمَ رَسُولِ اللَّهِ –ﷺ– فِي ضَمِيرٍ وَاحِدٍ وَيُعَارِضُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد من حَدِيث بن مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ–خَطَبَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى وَهُمَا صَحِيحَانِ ... وَلِهَذِهِ الْمُعَارَضَةِ صَرَفَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ هَذَا الذَّمَّ إِلَى أَنَّ هَذَا الْخَطِيبَ وَقَفَ عَلَى وَمَنْ يَعْصِهِمَا وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَمْ تُسَاعِدْهُ الرِّوَايَةُ فَإِنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ أَنَّهُ أَتَى بِاللَّفْظَيْنِ فِي مَسَاقٍ وَاحِدٍ وَإِنَّ آخِرَ كَلَامِهِ إِنَّمَا هُوَ فَقَدْ غَوَى ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– رَدَّ عَلَيْهِ وَعَلَّمَهُ صَوَابَ مَا أَخَلَّ بِهِ فَقَالَ قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى فَظَهَرَ أَنَّ ذَمَّهُ لَهُ إِنَّمَا كَانَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الِاسْمَيْنِ فِي الضَّمِيرِ"

(٢) من الآية (٧٣) من سورة المائدة.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٢١.

غير ملزم؛ فقد تتعلق فائدة الكلام بما اصطلح النحويون على تسميته (فضلة)، فيمتنع حذفها، وقد تسقط العمدة، فتكون مقدَّرة في الكلام، ولا يخرج هذا عن كونه عمدة ولا ذاك عن كونه فضله، هذا هو المشهور من مذاهب النحويين، قال ابن عقيل: "وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة..." (١)

وربما يشكل هذا على العامة وبعض المتخصصين؛ لما يدل عليه ظاهر مصطلح (فضلة) من كونه زائدًا على معنى الجملة، وهو ما دعاني إلى مناقشة هذه القضية، للتأكيد على أهمية ما اصطلح عليه النحويون بالفضلة وافتقار الجملة إليه؛ لتعلق الفائدة به كثيرا في الجملة العربيَّة، مع التطبيق على كلام ربِّ الأرباب، أعلى مراتب الفصاحة وأرقى درجات الكمال.

فإنَّ تعلق المعنى بما اصطلح النحويون على تسميته بالفضلة واردٌ بكثرة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ (٣)، فالفائدة متعلقة بالحال في الآيتين الكريمتين منعقدةٌ عليها، وهي لفظا (جبَّارين)، و(لاعبين)، فلا يصح الاستغناء عنهما؛ إذ لا يتضح المعنى المقصود من دونهما.

ولك أن تتأمل ما يمكن أن يترتب على حذف هذه الفضلة أو قطع الكلام قبلهما من فساد عظيم في قول الله – عز وجل:﴿ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾(٤)،

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد٦/٢، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٩٤/٢.

(٢) الآية (١٣٠) من سورة الشعراء.

(٣) الآية(١٦) من سورة الأنبياء، والآية(٣٨) من سورة الدخان.

(٤) من الآية (٥٣) من سورة الأحزاب.

وقوله – سبحانه – :﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ (١).

ومما ينبغي هنا الإشارة إليه أنَّه لا يصح أن يكون لفظ في كتاب ربنا – جل وعلا– (فضلة) بمعناها المعهود بين العامة، وهو زيادتها عن المعنى وجواز حذفها، حاشا لله أن يقول بهذا مسلم مؤمن بربه مصدق بكتابه، فضلا عن دارس للعربيَّة عالم بأساليبها، وإنَّما الحديث عن الفضلة من منطلق كونه مصطلحا نحويًا، يقصد به زيادة اللفظ عن ركني الإسناد في الجملة، ويزيد في فائدتها، وهو ما أظهره البحث وأهدت إليه الدراسة، وهذا مما ينبغي مراعاته في معالجة المصطلح النحوي، كما أنَّ النحويين كذلك لم يعنوا بلفظ (زائد) في بعض الحروف أنه يصح الاستغناء عنه وحذفه، وهذا المعنى معروف عند النحويين وإن أشكل أحيانا على غيرهم.

(١) من الآيات (١٠٨) من سورة المائدة، و(٢٤)، (٨٥) من سورة التوبة، و(٥) من سورة الصف.

الفصل الأول

مفهوم الفضلة عند النحويين، ودورها في الجملة – معنى وتركيبا –

المبحث الأول

العمدة والفضلة – مصطلحًا وتأصيلا –

يجدر بنا قبل دراسة مصطلح فضلة من الجانب النحوي والنظر في تعلق الفائدة به في بعض المواضع– أن نتعرف معناه اللغوي، والفرق بينه وبين العمدة من الناحية اللغوية.

أمَّا (الْعُمْدَةُ) – بِالضَّمِّ – لغةً فهو: المرة من (عمَد) بمعنى: قصَد(١)، وهو مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ من الأمور، و(اعْتَمَدَ) عَلَى الشَّيْءِ اتَّكَأَ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي كَذَا اتَّكَلَ(٢). ومنه أطلق (العمدة) على كل عين من أعيان القوم، إليه يلجؤون وعليه يعتمدون. ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الإِمامَةَ لَم تُسَمِّكَ عُمدَةً * حَتّى رَأَتكَ لَها أَشَدَّ عِمادِ (٣)

ومن هنا جاء لفظ (العمدة) في النحو، فهو الركن الأساس في الجملة الذي به يتعلق المعنى وعليه محط الفائدة، فلا يجوز الاستغناء عنه بأي حال، نحو: الفاعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسميَّة.

وأمَّا (الفَضْلَة) –بالفتح– فهو المرة من (فضل) بمعنى: تبقَّى، فهي البقيَّة من كلِّ شيء(٤)، وفي الحديث: «**لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلأُ**»(٥).

---

(١) ينظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك٢/٤٤٩.

(٢) ينظر: مختار الصحاح ص٢١٨، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام٢/٤٥٠، ومعجم متن اللغة٤/٢٠٢.

(٣) البيت من (الكامل)، لابن أبي حصينة في ديوانه ص٦١، من قصيدة يمدح بها أبي علي صالح بن مرداس السلمي.

(٤) ينظر: المخصص٣/٣٠١، وشمس العلوم ودواء العرب من الكلوم٨/٥٢٠٣.

(٥)عن أبي هريرة – رضي الله عنه–، رواه البخاري في صحيحه٣/١١٠، ومسلم في صحيحه ٣/١١٩٨.

بمعنى: أَنْ يَسْقِيَ الرجلُ أَرْضَهُ ثُمَّ يتبْقى مِنَ الْمَاءِ بَقِيَّة لَا يَحْتَاج إِلَيْهَا فَلَا يجوز له أن يَبيعها(١). وفي حديث آخر: «**إِنَّ لِلَّهِ – عَزَّ وَجَلَّ – مَلَائِكَةً سَيَّارَةً فُضُلًا...**»(٢)، أي: زِيَادَةً عَنِ الْمَلَائِكَةِ المُرَتَّبين مَعَ الْخَلَائِق(٣).

وقد ذكر الصرفيون أنَّ لفظ (فضْلة) من (فَضِلَ- يفْضُل) بابه: (فَعِل- يفْعُل)، وهو عندهم ممَّا شذَّ في اللغة؛ لأنَّ ما كان على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين يلزم مستقبله (يفعَل) بفتح العين، كفرِق يفرَق، وحذِر يحذَر، وفزِع يفزَع، وعمِل يعمَل(٤). واستدلوا له بقول أبي الأسود:

ذَكَرْتُ ابْنَ عبَّاسٍ بباب ابنِ عامرٍ * ومَا مرَّ من عيشٍ هناكَ ومَا فَضِلْ(٥)

وليس المعنى الاصطلاحي فيه عن المعنى اللغوي ببعيد؛ إذ إنَّ الفضلة عند أكثر النحويين ما جاء زائدا على ركني الإسناد في الجملة، وإن تعلقت به فائدة الكلام وتوقف على وجوده استقامة الجملة تركيبيا- كما سيأتي – .

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر٣/٤٥٥.

(٢)عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، رواه مسلم في صحيحه٤/٢٠٦٩، وأحمد في مسنده (ط الرسالة)١٤/٣٢٦.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر٣/٤٥٥.

(٤) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ص٢٥٦، شرح التصريف الملوكي للثمانيني ص٤٤١، التبصرة والتذكرة للصيمري ص٧٤٧، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ص٣٢٩.

(٥) من (الطَّويل)، في ديوانه ص١٠٠، وهو من شواهد: الأصول في النحو٣/٣٤٤، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي٥/٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٤٢٩.

المبحث الثاني

الفضلة في المصطلح النحوي، ودورها في الجملة معنى وتركيبًا

لفظ (فضلة) لم يستعمله سيبويه في الكتاب، لكنه قديمٌ في المصطلح النحوي، فقد ورد في كتب النحاة من لدن المبرد، وهم يعنون به كل لفظ وجوده زيادة في الفائدة وحذفة لا يخل بتركيب الكلام، على حدِّ تعبير المبرد في المقتضب الذي قال عند حديثه عن المفعول فيه: " فَيكون الْمَفْعُول فِيهِ فضلَة: كالحال والظرف والمصدر وَنَحْو ذَلِك، مِمَّا إِذا ذكرته زِدْت في الْفَائِدَة، وَإِذا حذفته لم تخَلّ بالْكَلَام." (١)

وعلل ابن السراج منع قولهم: "أزيدًا ضرب" بأنَّه جعل الفضلة ركنا أساسًا في الجملة لا يصح الاستغناء عنه، وهذا خلاف الأصل فيه من كونه زائدا عن الجملة، فقال: "المفعول منفصلٌ مستغنٍ عنهُ بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ، وإنما ينبغي أن يصححَ الكلامُ بغير مفعولٍ ثم يؤتى بالمفعول فضلةً، وأنت إذا قلت: "أزيدًا ضَربَ" فَلو حذفتَ المفعول بطلَ الكلامُ، فصار المفعولُ لا يستغنى عنه، وإنما الذي لا بدّ منه مع الفعلِ الفاعلُ." (٢)

وتتألف الجملة في نظامها التركيبي- كما يرى النحويون- من ركنين أساسين، هما المسند، والمسند إليه، وقد عرفهما سيبويه بقوله: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًا"(٣)، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسما، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وما عداهما فضلة أو قيد (٤).

---

(١) المقتضب٣/١١٦.

(٢) الأصول٢/٢٤١. وينظر: علل النحو لابن الواق ص٢٦٩.

(٣) الكتاب١/٢٣.

(٤) ينظر: المقتضب٤/١٢٦، والمباحث المرضية المتعلقة بـــ (من) الشرطيَّة لابن هشام ص٣٦.

ومن هنا جاء تعريف بعض النحويين المتأخرين لكل من (العمدة) و(الفضلة) بأنَّ العمدة ما تعتمد عليه الفائدة من أَجزَاء الْكَلَام، فيتم به معنى الجملة ولَا يسوغ حذفه إِلَّا بِدَلِيل يقوم مقَام اللَّفْظ بِهِ، والفضلة في الكلام هو ما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض(١). على حدِّ قول ابن مالك –رحمه الله–: "العمدة في الاصطلاح ما عدمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر. والفضلة في الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال"(٢)، وقال الدماميني –مؤكدًا هذا المعنى–: "والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقًا إلا لعارض." (٣).

ولمَّا كان الفضلة عند بعض النحويين ركنا زائدا على أصل تركيب الجملة لا يتوقف عليه أصلُ معناها ولا يختل التركيب بحذفه– أجاز النحويون حذفه وعدم التعويض عنه، وهذا على النقيض من العمدة كالفاعل مثلا الذي يعد ركنًا أصيلًا في الإسناد، والذي يختل تكوين الجملة بفقده، ولا يستقيم معناها دونه، فيتعين حينئذٍ إقامة نائبٍ عنه، به يستقيم التركيب ويكتمل المعنى.

وفي هذا المعنى يقول ابن يعيش: " فإذا أُريد الاقتصار على الفاعل منه، حُذف المفعول؛ لأنَّه فضلة، فلم يُحْتَج إلى إقامة شيء مقامه. ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييرُه وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظِ فاعل" (٤).

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد١/٢٠٠، وتعليق الفرائد٣/٧، وهمع الهوامع ١/٣٥٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٢١.

(٣) تعليق الفرائد٣/٧.

(٤) شرح المفصل٤/٣١٣.

وتُحذف الفضلة لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأول- حذف المفعول إيجازا واختصارًا في قول الله -تعالى-: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[١]، والأصل: فإن لم تفعلوه، ولن تفعلوه، أي: الإتيان بسورة من مثله، ومن الثاني- حذفه احتقارا لشأنه، كقوله – سبحانه -: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾[٢]، أي: الكافرين"، فحذف المفعول لاحتقاره. "أو لاستهجانه" أي: لاستقباح التصريح بذكره، "كقول أمِّ المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – : ما رأى مني ولا رأيت منه"، فحذفت المفعول، وهو العورة؛ لاستقباح ذكره[٣].

إلا أن هذا الحذف ليس على إطلاقه، فكثيرا ما نرى النحويين يمنعون حذف المعمول؛ لتعذر استغناء الكلام عنه مع كونه فضلة؛ وما ذلك إلا لأنهم وجدوا أنَّ الفائدة متعلقة به، ومعنى الكلام منعقد عليه. ولنتأمل توجيه ابن مالك اتحاد لفظي الشرط والجزاء في قول المصطفى -صلى الله عليه وسلَّم- في الحَديث الذي يرويه عنه حُذيفة بن اليمان -رضي الله عنه -: "**فَإِنْ مُتَّ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ**"[٤].

قال ابن مالكٍ – رحمه الله-: " وفي قول حذيفة "لو مُتَ مُتَ" شاهد على وقوع الجواب موافقًا للشرط لفظًا ومعنى؛ لتعلق ما بعده به. وهو أحد المواضع التي يعرض فيها للفضلة توقف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾[٥]،

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٢١) من سورة المجادلة.

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني١٢٢/٣، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني٦٨/٣.

(٤) صحيح البخاري٦٨/٨، وسنن أبي داود٣١١/٤.

(٥) من الآية (٧) من سورة الإسراء.

فلولا: "على غَيْر الفِطْرَة"، و{لِأَنْفُسِكُمْ} لم يكُن في الكَلام فَائدة"[١].

وخرَّج ابن عمرون[٢] قول الحسن البصري: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» على أنَّ خبر «كأنّ» هو المجرور(بالدنيا وبالآخرة)، والجملة التي هي «لم تكن» «ولم تزل» في موضع الحال، ثم استدرك قائلًا: "فإن قيل: إن «بالدنيا» لا يتم به الكلام والحال فضلة، فالجواب: إنَّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله –تعالى–: {**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**}[٣]، فـ (معرضين) حال من الضمير المخفوض، ولا يستغنى الكلام عنها؛ لأنَّ الاستفهام في المعنى إنما هو عنها"[٤]، وهذا التخريج في عبارة الحسن استجاده ناظر الجيش واستحسنه[٥]. ومن نحو هذا قول زهير بن أبي سلمى:

متى تَبْعَثُوها تَبْعَثُوهَا ذَمِيْمَةً، * وَتَضْرَ إذا ضَرّيْتُمُوها فَتَضْرَمِ[٦]

ولولا وجود متعلق الشرط وهو الحال (ذميمة) ما صح الكلام لمخالفته القاعدة النحوية، ومن هنا كان احتراز النحويين بقولهم: (إلا لعارض) في

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٢٦٨،٢٦٩. وينظر: شرح المشكاة للطيبي= الكاشف عن حقائق السنن٣/١٠٢٠، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي١/٣٢٩.

(٢) هو الشَّيْخ جمال الدّين أَبُو عبد الله محمد ابن عمرون الْحلَبِي النَّحْوِيّ، ولد سنة ٥٩٦ه، أخذ النَّحْو عَن ابْن يعِيش وَغَيره، وبرع بِهِ وتصدر لإقرائه، وَتخرج بِهِ جمَاعَة، وجالس ابْن مَالك، وَأَخذ عَنهُ الْبَهَاء بن النّحاس، وروى عَنهُ الشّرف الدمياطي، وَشرح الْمفصل. توفي سنة ٦٤٦ه. ينظر: بغية الوعاة١/٢٣١.

(٣) من الآية(٤٩) من سورة المدثر.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل٥/١٩، وتمهيد القواعد٣/١٣٠١، وتعليق الفرائد٤/١٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني١/٤٠١.

(٥) تمهيد القواعد٣/١٣٠١.

(٦) من (الطويل)، وهو من شواهد جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ص١٦٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص٢٦٧، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص١٤٣، والتذييل والتكميل٩/١٤٩.

تعريف كلٍ من العمدة والفضلة، فالعارض هو تعلق الفائدة، ويمكن القول بأن كل ما تعلقت به الفائدة امتنع حذفه وصار ركنا رئيسا في الجملة مع كونه فضلة في الاصطلاح النحوي.

وتعلق الفائدة بالفضلة معلوم عند النحويين وعلماء اللغة، نصوا عليه في مؤلفاتهم في غير موضع، من ذلك قول فريد عصره ابن جني في كتابه: (المحتسب): "وإذا حصلت فائدة البيان لم تُبل أَمِنْ نفس المبدل كانت، أم مما اتصل به فضلةً عليه، أم من معطوف مضموم إليه؟ فإن أكثر الفوائد إنما تجتنى من الألحاق والفضلات. نعم، وما أكثر ما تُصلِحُ الجمل وتتممها، ولولا مكانها لَوَهتْ فلم تستمسك. ألا تراك لو قلت: زيد قامت هند لم تتم الجملة؟ فلو وصلت بها فضلة ما لتمت؛ وذلك كأن تقول: زيد قامت هند في داره، أو معه، ..." (١). فابن جني في هذه العبارة يوضح أنَّ الفائدة قد تتعلق بما التحق بالجملة فضلة زائدة عن ركنيها الأساسين. وقد نقل عبد القادر البغدادي مقولة ابن جني هذه في شرحه شواهد المغني، واستحسنها بقوله: "ولله دره في اتساق كلامه كعقود الجمان مع بيان ليس فوقه تبيان"(٢).

وخلاصة القول:

أنَّ من الفضلات ما يتعلق به معنى الجملة، ويفسد الكلام بحذفه، ومثل هذا يصل لدرجة العمدة في المعنى وإن سمي في الاصطلاح فضلة، والمعول عليه في هذا إنما هو المعنى. ولا تخرج العمدة بهذا العارض عن كونها عمدةً، ولا الفضلة عن كونها فضلة في الاصطلاح النحوي، ويعبر عن هذا المعنى بأن معنى كون اللفظ فضلة وبعد تمام الكلام أن يكون الفعل قد أخذ فاعله، والمبتدأ قد أخذ خبره(٣)، فيصح أن يتألف كلام دونها، نحو: قام زيد، وعلي مسافرٌ .

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها١/١٥٠.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب٧/٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٣/٤٢٢.

المبحث الثَّالث

أنواع الفضلة عند النحويين

ذكر النحويون أن العمدة تتمثل في أربعة أنواع: (المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه)[١]، فمثل هذا لا يتصور حذفه في الكلام؛ لما كان ارتباط جزأي الإسناد فيه قويًا، حتى عُدَّا كالكلمة الواحدة، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، فلا يخلو مبتدأ عن خبر ولا فعل عن فاعل؛ لشدة الترابط بينهما مع تعلق المعنى بكليهما.

ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها ولأجل شرفها جعل إعرابها الرفع؛ لأنَّ علامته الأصلية ضمة، وهي أظهر الحركات وأقواها[٢]، ثمَّ حملوا على الفاعل في الرفع الشبيه به، ويقصد به اسم كان وأخواتها، واسم ظنَّ وأخواتها، وحملوا على الخبر خبر إنَّ وأخواتها وما حمل عليها. فهذه في الكلام عُمَد لا يستقيم المعنى دونها، ولا يتصور الاستغناء عنها.

ودور العمدة وأثرها في إظهار المعنى واضح في كثير من الآيات القرآنيَّة الكريمة التي تعلقت فيها الفائدة به، حتى عد أهل الاختصاص الوقف قبل ذكره تجاوزا لما أفاد معنى مخالفا لمقصود الباري-سبحانه-.

من ذلك الوقف على (هذا) في قول الله-ﷻ-: **{مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ}**[٣]، فإن الوقف عليه قبيح؛ لفصله بين المبتدأ وخبره، ولأنه يوهم أن الإشارة إلى "مرقدنا"[٤]، وكذلك الوقف على (تجري) في قوله-ﷻ-: ﴿ **فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ**

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد١/٢٠١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل٣/٢٤٣، وتعليق الفرائد٣/٧.

(٣) من الآية (٥٢) من سورة يس.

(٤) ينظر: فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد (ص: ٨٧)

﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ (١)، والوقف على(أكله) في قوله-ﷻ-: ﴿ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ ﴾ (٢)؛ حيث يكون في هذين الموضعين الأخيرين قد فصل بين الفعل وفاعله وربطه بما قبله، فأوهم معنى خلاف المقصود؛ فهو بهذا الوقف يسند الجريان إلى الجنات في حين أن الذي يجري هو الأنهار التي تحتها، ويسند ليوسف-عليه السلام- أكل المتاع، في حين أنَّ المعنى الذي قصده إخوته وحكاه عنهم المولى-سبحانه وتعالى- أنَّ الذئب أكل يوسف-عليه السلام-. وهذا كله وقف فيه تعسف.

وأشنع وأقبح منه الوقف على لفظ الجلالة في قوله – سبحانه-: ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (٣)، والوقف على (الصالحات) في قوله-ﷻ-: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ ﴾ (٤)، والوقف على لفظ الجلالة في قوله-ﷻ-: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ (٥)؛ حيث يفصل هنا الخبر عن مبتدئه المتأخر عنه، مع إدخاله في حكم سابق يفسد به المعنى فسادا بيناً.

وجميع ما سبق مما تعلق فيه المعنى بالعمدة، فارتبط به وامتنع فصله عن الجملة قبله وهو المتمم لها، ومثل هذا يأثم مرتكبه عمدًا، وهذا قليل من كثير قد يقع فيه بعض من يتلو القرآن، من المتعلمين أو غيرهم مما يجب التنبه له والحذر منه.

---

(١) الآية (٨٥) من سورة المائدة.

(٢) من الآية (١٧) من سورة يوسف.

(٣) من الآية(٢٥٨) من سورة البقرة.

(٤) الآية (٧) من سورة فاطر.

(٥) من الآية (٦٠) من سورة النحل.

أمَّا (الفضلة) فقد حصرها بعض النحويين في المنصوبات من المفعولات وما شبِّه بها، وهذه تشمل: "المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز، والمشبه بالمفعول به [١]، قال ابن مالك: "مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما؛ فالرفعُ للعمدة وهي مبتدأ وخبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظا وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل. والنصب للفضلة وهي مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به. والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه" [٢].

فالمفاعيل الخمسة هي: المفعول المطلق والمراد به المصدر مؤكدا كان نحو: قمتُ قيامًا، أو مبينًا لنوع نحو: سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ، أو مبينًا لعدد نحو: ضربت ضربتين. والمفعول به نحو: ضربتُ زيدًا، والمفعول فيه نحو: سرتُ يوم الخميس بريدًا، والمفعول من أجله نحو: جئتُ محبةً فيك. والمفعول معه نحو: سار زيدٌ والنيل. والمستثنى، نحو: القومُ إخوتُك إلا زيدًا، والحال نحو: جاء زيدٌ ضاحكًا، والتمييز نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وهذه الفضلات ذكرها ابن جنِّي عند حديثه عن المفعول به، في قوله: "وذلك أنَّ كون الشيء فضلة لا يدل على أنَّه لا بد من أن يكون مفعولًا به، ألا ترى أنَّ الفضلات كثيرة، كالمفعول به، والظرف، والمفعول له، والمفعول معه، والمصدر، والحال، والتمييز، والاستثناء. فلمَّا قلت: "ومفعول به" ميزت أي الفضلات هو." [٣]

أمَّا المشبه بالمفعول به فهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل

---

(١) ينظر: الخصائص١٩٨/١، وتمهيد القواعد٨٤٢/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٢/١، ويدخل في المفعول به التحذير والاختصاص والإغراء والمنادى والترخيم ينظر: همع الهوامع ٤/٢.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٤٢.

(٣) الخصائص٨٩,١/١

المتعدي إلى واحد[١]، نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ. بنصب (الوجه) على التشبيه بالمفعول به، وليست مفعولا به؛ لأنَّ الصفة المشبهة قاصرةٌ غير متعدية.

وذكر ابن الأثير أن المشبّه بالمفعول سبعة أنواع، هي: الحال والتّمييز والاستثناء، واسم" إنّ" وخبر" كان" واثنين محمولين على هذين، هما: اسم" لا" النافية، وخبر" ما" النافية[٢]. والذي يبدو أنَّ التشابه بينها عنده في الحكم الإعرابي الذي هو النصب لا كونها فضلة؛ حيث خص بعدها الحال والتمييز والاستثناء بمشابهتها للمفعول بأنَّها جميعًا تأتي فضلة بعد مضي الجملة مثله[٣]، كما أنَّ اسم (إنَّ)، وخبر (كان)، والمحمولين عليهما من اسم (لا) النافية، وخبر (ما) النافية، كلها عمد في الأصل، لا يصح أن تحمل على الفضلة في المعنى.

وإنَّما جعلوا النصب للفضلة؛ لمَّا كانت علامته الفتحة، وهي أخف الحركات، والفضلة أكثر دورًا في كلامهم، فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته. على حدِّ قول ابن الصائغ: "اُختير للفاعل الرّفع، وللمفعول النّصب؛ لثقل الضمّة وخِفّة الفتحة؛ والفعلُ لا يُرْفَعُ به إلاَّ فاعلٌ واحدٌ، ويُنصب به عِدَّةٌ من المفاعيل، كالمصدر، والمفعول به، والظّرفين، والمفعول له، والمفعول مَعَه، والحال؛ فَجُعِل المُسْتَثْقَلُ إعرابًا لَما قَلَّ، والمُسْتَخَفُّ إعرابًا لَما كَثُرَ." [٤]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل٣/٦٠، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص٣١٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٦١٦، وجامع الدروس العربية٣/١٥.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية ص١٨٢.

(٣) البديع في علم العربية ص١٨٢.

(٤) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ١/٣١١، وينظر: شرح ابن الناظم ص٢٢٨، وتعليق الفرائد٣/٩، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي١/٢٦.

ويفهم مما سبق أنَّ بعض العلماء قصروا الفضلة على المنصوبات المذكورة من المفاعيل وما شابهها، لكن الصحيح هو ما عليه بعض النحويين من أنَّ الفضلة لفظ عام، يشمل كل ما هو دون العمدة، فكل لفظ في الجملة زاد على ركني الإسناد يُعدُّ عندهم فضلة، فيدخل فيه المنصوبات والتوابع والمجرور بالحرف وهذا مستفاد من استقراء كلام أكثر النحويين، أما المجرور بالإضافة- فسبق أن ابن مالك يعده بين العمدة والفضلة؛ لأنه بحسب ما يضاف إليه.

وهذه بعض نصوصهم التي توضح دخول كل ما هو دون العمدة في مفهوم الفضلة:

يقول ابنُ جنِّي – في دخول لام الابتداء على معمول خبر (إنَّ) المتقدم عليه في نحو: "إنَّ بكرًا لطعامَك آكلٌ"، و "إنَّ الأميرَ لعليكَ واجدٌ"-: "فإن كانت لخبر (إنَّ) فضلة تتعلق به في ظرف أو مفعول أو مصدر أو حرف جر، فتقدمت تلك الفضلة في اللفظ على الخبر- جاز دخول اللام عليها قبل الخبر، ثم يأتي الخبر فيما بعد." (١)

ويقول ابنُ الأثير- معلِّلًا اختصاص العمد بحكم الرفع-: "إلا أنّ الرّفع في الأسماء مقّدمٌ على النّصب والجّر؛ لأنّه علمٌ على ما لا بدّ منه في الإفادة، وهو: الفاعل والمبتدأ، والنّصب والجرّ علمان على الفضلة" (٢)، يفهم من قوله: "النَّصب والجر علمان على الفضلة "- أنَّ المجرور – كذلك – داخل في مفهوم الفضلة.

ذكر أبو البقاء العكبري علَّة ثالثة لحمل المنصوب على المجرور في العلامة الإعرابيَّة حال الثنية والجمع، والتي هي الياء-: أنَّ الْمَنْصُوب وَالْمَجْرُور فضلتان فِي الْكَلَام وَحمل الفضلة على الفضلة أشبه.(٣) إذن فالمجرور فضلة كالمنصوب.

---

(١) سر صناعة الإعراب٢/٥٢.

(٢) البديع في علم العربيَّة١/٤٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/١٠١.

وقال ابنُ مالك: "وخرج بقولي:" ولا فضلة" الحروف؛ لأنَّ كل جملة بعض أجزائها حرف، فإنها يتم بدونه كونها جملة. فيثبت كون الحرف أبدا فضلة؛ لأنَّ غير الفضلة عمدة، والعمدة مسند أو مسند إليه، وذلك مناف للحرفية" (١)؛ إذن فالحروف ومدخولاتها فضلة، وكذلك كل ما خالف العمد فهو من الفضلات.

ومما يقوي كون المجرور فضلة كالمنصوب:

أوَّلاً – ما ذكره النحويون من أنه يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينتصب به وأن ينخفض بإضافته إليه؛ للتخفيف، مفردًا كان الوصف أو جمعًا(٢)، وهذا المعنى أشار إليه ابنُ مالكٍ بقوله: "**وَانْصِبْ بِذِي الإعْمالِ تِلْوًا واخْفِضِ * ....**(٣).

فالنصب على المفعوليَّة؛ لكونه بمعنى الفعل، والجر على الإضافة؛ لكونه بلفظ الاسم(٤)، وعليه القراءتان المعروفتان في قوله –تعالى–:﴿ **إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ** ﴾(٥)،

---

(١) شرح الكافية الشافية٣/١٣٨٤. وينظر: شرح شذور الذهب للجوجري٢/٧٠٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٢/١٠٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/٨٥٩، وشرح ابن عقيل٣/١١٨.

(٣) الألفية ص٣٩.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/٣٩٠، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك١/٥٣٧، وشرح شذور الذهب للجوجري٢/٦٨٦، والتصريح بمضمون التوضيح٢/١٩.

(٥) من الآية (٣٨) من سورة الزمر. وقرأ أبو عمرو البصري وعاصم: (كاشفات ضره، وممسكات رحمته) بالتنوين فيهما ونصب (ضره ورحمته)، وقرأ الباقون بحذف التنوين والإضافة. ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٦٢، وجامع البيان في القراءات السبع٤/١٥٤٣، والتيسير في القراءات السبع ص ١٩٠.

وقوله-ﷻ-: {وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ}(١)، وقوله-ﷻ-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾(٢). وجواز النصب والخفض مع عدم تغير المعنى المقصود يدل على استوائهما في الفضليَّة.

ثانيًا- كل من المنصوب والمجرور يتعدَّى إليه الفعل، إلَّا أنَّه مع المنصوب يتعدَّى إليه بلا واسطة، ويتعدى مع المجرور بواسطة حرف الجر، إذن فكلاهما فضلة زائد عن ركني الإسناد في الجملة. وهذا المعنى ذكره ابن يعيش في حديثه عن اتحاد العلامة الإعرابية بين المنصوب والمجرور حال التثنية والجمع، فقال إنّهما "شريكان في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة، غيرَ أنّ وقوعه على المنصوب بلا واسطةٍ، وعلى المجرور بواسطة حرف الجرّ، ألا ترى أنّه لا فرقَ في المعنى بين قولنا: "نصحتُ زيدًا"، و"نصحتُ لزيدٍ"؟ فلمّا استويا في المعنى سُوّي بينهما في اللفظ." (٣)

ثالثًا – اتفاق المنصوب والمجرور في الكناية عنهما، فنقول: "أخرجتُك"، كما نقول: "هذا أبوك"، فتكون كاف الخطاب في المثال الأول في محل نصب؛

---

(١) من الآية (٨) من سورة الصف. قَرَأَ ابْن كثير وَحَمْزَة والكسائي وَحَفْص عَن عَاصِم {مُتِمُّ نُورِهِ} مُضَافا، وَقَرَأَ نَافِع وَابْن عَامر وَأَبُو عَمْرو وَأَبُو بكر عَن عَاصِم {مُتِمٌّ نُورَهُ} بِالتَّنْوِينِ وَفتح الرَّاء. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٣٥، ومعاني القراءات٣/٦٨، والإقناع في القراءات السبع ص ٣٨٤.

(٢) من الآية (٣) من سورة الطلاق. وقرأ الجمهور بالتنوين ونصب (أمره)، وقرأ حفص والمفضل عن عاصم بحذف التنوين مع الإضافة في (أمره). وذكر أبو حيَّان أنَّ الإضافة كذلك قراءة أَبَان وَجَبَلَة وَابْن أَبِي عَبْلَةَ وَجَمَاعَة عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ وَابْنُ مُصَرِّفٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ. ينظر: معاني القراءات٣/٧٥، وجامع البيان في القراءات السبع٤/١٦٤٤، والبحر المحيط١٠/١٩٩.

(٣) شرح المفصل٣/١٨٧.

لأنها في موقع المفعول، وفي المثال الثاني في محل جر؛ لأنها في موقع المضاف إليه، وكذلك لما تقول: "زيدا ضربته"، و"مررت به"، واتفاقهما في الكناية يدل على قوة الترابط بينهما، وهذا المعنى أشار إليه ابن يعيش(١).

ونصَّ أبو حيَّان على أنَّ المجرور فضلة كالمنصوب في قوله في إعراب الممنوع من الصرف: " فلما منع الكسرة جر بالفتحة وحمل المجرور على المنصوب لاشتراكهما في الفضيلة وفي غير ما شيء ولم يحمل الجر على الرفع لتباين ما بينهما إذا المرفوع عمدة والمجرور فضله"(٢).

وعن الصبان –فيما يُنقل عنه– أن المنصوبات والمجرورات إذا توقفت عليها الإفادة كانت جزءا من الكلام وإلا فلا، وردَّه بأن هذا مخالف لما عليه جماهير النحاة من أن الحكم على المنصوبات والمخفوضات بأنها من الفضلات مطلقًا ليست داخلة في أجزاء الكلام(٣).

وكذلك التوابع من الفضلات مع أنها تابعة لما قبلها في الحكم الإعرابي؛ لما كانت زائدة عن ركني الإسناد. ومن نصوص النحويين الدالة على هذا ما ذكره المرادي في ترجيح الإتباع على النصب في المستثنى الذي توسط بين المستثنى منه وصفته، نحو: " ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ خير من عمرو"، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خير من زيد"، وهو مذهب سيبويه، فقد وجه ترجيح الإتباع بأنَّ الوصف فضلة، فلا اعتداد بالتقدم عليها(٤).

وبناء على ما تقدَّم.. فالأصح أن يفسَّر الفضلة بأنه: ما ليس بعمدةٍ. وحينئذٍ يخرج المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل؛ لأنَّ العُمَد محصورة في

---

(١) ينظر: شرح المفصل٣/١٨٦.

(٢) التذييل والتكميل٦/٣٥٩.

(٣) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميَّة لمحمد بن أبّ الشنقيطي ص٥٣٠.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد٥/٢١٤٦.

هذه الأربعة، وما عداها يعتبر من الفضلات الزوائد، لكن ليس كل زائد يستغنى عنه، ليس هذا المراد، فإنَّ من الفضلات ما يختل الكلام ويفسد المعنى بحذفه، وإنَّما المراد أن الكلام زاد عن ركني الإسناد، وإن امتنع حذفه(١)، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ومما يستأنس به في هذا قول بعض البلاغيين في ركني الإسناد: "هذان هما ركنا الجملة، وما زاد عليهما- غير المضاف إليه والصلة- فهو قيد أو تكملة أو فضلة وهى: أدوات الشرط والنفي، والمفعولات، والحال، والتوابع، والنواسخ. وليس معنى ذلك أنّ الفضلة أو القيد لا قيمة لها، بل لها دور كبير في العبارة، ولكنها سميت كذلك لأنّها خارجة عن الإسناد"(٢).

(١) السابق ص٥٢٩، وينظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٣٥.

(٢) أساليب بلاغية لأحمد مطلوب الناصري ص٤٠.

الفصل الثاني

من مظاهر تعلق الفائدة بالفضلة في القرآن الكريم

المبحث الأول

تعلق الفائدة بالمنصوبات، " تعلق الفائدة بالحال أنموذجًا "

الأصل في الفضلة المنصوبات، وهي المفاعيل الخمسة والمشبهات بها، وقد سبق توضيح هذا، ومن شواهد تعلق الفائدة بالمفاعيل قول الله –تعالى–: ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[1]، فاللام في لفظ الجلالة لام المفعول من أجله، قال أبو حيَّان في البحر: "«لله»، متعلق بأتموا وهو مفعول من أجله"[2]. وقد تعلقت به الفائدة؛ لأنَّهم كانوا في الجاهلية يتقربون بهما للأصنام من دون الله –تعالى–، فأنزل المولى – سبحانه – هذه الآية الكريمة ليبين لهم وجوب إخلاصه وحده بالعبادة، قال الراغب: " وإنما قال في الحج والعمرة " لله " ولم يقل ذلك في الصلاة والزكاة من أجل أنهم كانوا يتقربون ببعض أفعال الحج والعمرة إلى الأصنام، فخصهما بالذكر لله تعالى حثا على الإخلاص فيهما ومجانبة ذلك الاعتقاد المحظور"[3]، ويجوز فيه أن يكون متعلقا بمحذوف حال من الحج والعمرة، أي: كائنين لله –تعالى–[4].

ولمَّا كان الحال عند النحويين من أنواع الفضلة في الكلام– كان الأصل فيه جواز حذفه والاستغناء عنه، إلَّا أنَّه لا يحذف إلا بقرينة، كسائر ما يُحذف من الكلام، وأكثر حذفه إذا كان قولًا أغنى عنه ذكرُ المقول، كما في قول ربنا – سبحانه –: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾[5]، قال السمين

---

(١) من الآية (١٩٦) من سورة البقرة.

(٢)البحر المحيط٢/٢٥٥، وينظر: الدر المصون٢/٣١٢.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني١/٤١٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط٢/٢٥٥.

(٥) الآية (٩٣) من سورة الأنعام.

الحلبي: "قوله: {أخرجوا} منصوب المحل بقول مضمر، والقول يُضْمر كثيرا تقديره: يقولون: أخرجوا، ... وذلك القول المضمر في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في: (باسطو) (١).

لكن النحويين نصوا على أنَّه قد يعرض للحال ما يوجب ذكره، فيضارع حينئذٍ العمدة في عدم جواز الاستغناء عنه، وعليه فإنَّه يمتنع حذفه، وهذه المواضع خمسة(٢)، هي:

١- أن تكونَ جوابا، نحو: "ماشيًا" في جواب من قال "كيف جئتَ؟ ".

٢- أن تكونَ سادَّةَ مسَدَّ خبرِ المبتدأ، نحو "أَفضلُ صدَقةِ الرجلِ مُستترا".

٣- أن تكونَ بَدلًا من التلفُّظِ بفعلها، نحو "هنيئاً لكَ".

٤- أن يكونَ الكلامُ مَبنيًّا عليها، يَفسُدُ بحذفها، نحو: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾(٣).

٥- أن تكون محصورةً في صاحبها، أَو محصورا فيها صاحبُها، فالأولُ- نحو: "ما جاءَ راكبًا إلاّ علي"، والآخرُ- نحو: "ما جاءَ عليٌّ إلاَّ راكبا".

ولو تأملنا هذه المواضع الخمس- لوجدنا أنَّ امتناع حذف الحال فيها جميعا يرجع إلى أمر واحد، وهو تعلق فائدة الكلام بها.

ومن شواهد تعلق الفائدة بالحال في الذكر الحكيم-وهي كثيرة- قول الله- تعالى-:﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾(٤) قال أبو حيَّان: "وانتصب مبشرين ومنذرين على الحال"(٥). وهذه الحال يمتنع حذفها؛ لكون صاحبها محصورًا فيها.

---

(١) الدر المصون٥/٤٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٥٣، والتذييل والتكميل٩/١٤٨، وشرح ابن عقيل٢/٢٨٤، وهمع الهوامع للسيوطي٢/٣٣٤.

(٣) من الآية (٣٧) من سورة الإسراء.

(٤) الآية (٤٨) من سورة الأنعام.

(٥) البحر المحيط٤/٥١٧

وقوله – سبحانه –: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا ﴾ (١)، قال الزمخشري: "وَلا جُنُبا عطف على قوله: (وَأَنْتُمْ سُكارى)؛ لأنَّ محل الجملة مع الواو النصب على الحال، كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة سكارى ولا جنبا"(٢). فالنهي عن قرب الصلاة في حال مخصوصة، وهي حال السكر والجنابة، وقد نسخت هذه الآية الكريمة بآية سورة المائدة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ ﴾ (٣)، فقال عمر – ﷺ –: "ضَيْعَةً لك ! اليوم قُرِنْتِ بالميسر!" (٤).

ومنها قوله – سبحانه–: ﴿ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ﴾(٥)، جمهور المفسرين والمعربين على أنَّ (مَرَحًا) مصدر في موضع الحال، نحو: (جاء زيد ركضًا) (٦)، وقد تعلقت به فائدة الكلام، إذ ليس المنهي عنه مطلق المشي، فهو غير متصوَّر، وإنَّما النهي عن مشي مخصوص وهو المشار إليه بهذه الحال، ولذا علله المولى – جل وعلا – بقوله : ﴿ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا ﴾ (٧). أي: لن تخرق الأرض بدوسك لها وشدة وطئك، ولن

---

(١) الآية (٤٣) من سورة النساء.

(٢) الكشاف١/٥١٤. وينظر: المحرر الوجيز٢/٥٧، والبحر المحيط٣/٦٥٠.

(٣) من الآية (٩٠) من سورة المائدة.

(٤) ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان٤/٣٣٠.

(٥) من الآية (٣٧) من سورة الإسراء.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٢٤٠، وتفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن١٠/٢٣٦١، والبحر المحيط٧/٤٩.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/١٩٥، والهداية إلى بلوغ النهاية٦/٤٢٠٣، وتفسير القرطبي ١٠/٢٦٠. ونقل أبو حيَّان في البحر٧/٤٩ عن بعضهم أنه مفعول من أجله، ولم يستظهره .

تبلغ الجبال طولا بتطاولك وهو تهكم بالمختال. ولله درُّ القائل:

وَلَا تَمْشِ فَوْقَ الأرض إلا تواضعا * فكم تحتها قوم همُ مِنْكَ أَرْفَعُ (١)

وقال – جل وعلا – : ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا** ﴾ (٢). وهذا وعيد شديد في القتل حظَرَ اللَّه–ﷻ– به الدِّماءَ، ولا يوجب هذه العقوبة إلا كون القاتل متعمدًا، أي: قاصدًا قتله، مستحلا إياه، فالمتعمِّد في لغة العربِ: القاصِدُ إلى الشيءِ.

واستدل الشتقيطي بهاتين الآيتين السابقتين على أن لفظ (فضلة) في عبارة النحويين لا يعني بالضرورة جواز الاستغناء عنه، فقال: " لكن قوله جل وعلا : ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا** ﴾(٣)، باتفاق النحاة أن الحال فضلة، وإذا قيل: إنه فضلة، فعلى هذا التعريف يجوز الاستغناء عنه، فحينئذٍ هل يصح التركيب أن يقال (ولا تمش في الأرض)؟ الجواب: لا، لأن {وَلا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا} نهي عن مشي خاص، وإذا حذفت هذه الفضلة وقلت: (ولا تمش في الأرض) صار النهي عن عموم المشي. إذًا فسد المعنى فحينئذٍ لا يجوز الاستغناء عن هذه الحال. ومثله ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا** ﴾ ، فـ(متعمدًا): حال. ولا يجوز الاستغناء عنها، إذًا الفضلة: ما ليس بعمدة، يعني: ما ليس بمبتدأ ولا خبر ولا فاعل ولا نائب فاعل"(٤).

وقال ابن عطيَّة في قول الله – سبحانه –: ﴿ **فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا**

---

(١) البيت من (الطويل)، ذكره القرطبي في تفسيره١٠/٢٦١، ولم ينسبه لقائل.

(٢) من الآية (٩٣) من سورة النساء.

(٣) من الآية (٣٧) من سورة الإسراء.

(٤) فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميَّة ص١٥٨.

﴿ ظَلَمُوٓاْ ﴾ (١): "وخاوِيَةً نصب على الحال التي فيها الفائدة"(٢).

ومن أوضح الشواهد القرآنية على تعلق الفائدة بالحال قوله – تعالى – : ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ (٣)، و ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗا ﴾ (٤)، و ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا ﴾ (٥)، فالأحوال في هذه الآيات الكريمة هي معتمد الفائدة، بحيث لا يتصور المعنى من دونها، بل إنَّ في اعتقاد المعنى بحذفها خروجًا من الملَّة – والعياذ بالله–. قال أبو حيَّان في الآية الأخيرة–بعد أن ذكر الأوجه الإعرابية فيها –: "والأحسن من أعاريبه انتصابه على الحال من هذا، وهي حال لا يستغنى عنها نحو قوله: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا ﴾ ، لا يجوز في هذه الحال أن تحذف؛ لئلا يكون المعنى على النفي، وهو لا يجوز"(٦).

ونظير هذه الآيات في تعلق الفائدة بالحال ما جاء في صحيح السنة عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ"(٧). فقوله: "أقرب" مبتدأ، حذف خبره وجوبا لسد الحال مسده، وهو جملة: "وهو ساجد"، فهو مثل قولهم: "أخطب ما يكون الأمير قائما" إلا أنَّ الحال هناك مفردة وههنا جملة مقرونة بالواو أي: أقرب ما يكون الإنسان من رحمة ربه حاصل في

---

(١) من الآية (٥٢) من سورة النمل.

(٢) المحرر الوجيز٤/٢٦٥.

(٣) من الآية (١٦) من سورة الأنبياء..

(٤) من الآية (٢٧) من سورة ص.

(٥) من الآية (١٩١) من سورة آل عمران.

(٦) البحر المحيط٣/٤٧١.

(٧) رواه أحمد في مسنده١٥/٢٧٤، ومسلم في صحيحه١/٣٥٠.

هذه الحال. وبهذا الحديث استدل ابن هشام الأنصاري على أنَّ انتصاب (قائما) في "ضربي زيدا قائما" على الحال لا على أنه خبر لــ (كان) محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو(١).

ومنه الحديث: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ»(٢). فإن الفائدة من الحديث النهي عن الإسراف والخيلاء، وهما ما يستفاد من الحال المدلول عليه بشبه الجملة (في غير سرف..) أي: غيرَ مسرفٍ. جاء في فتح ذي الجلال: "السرف" تجاوز الحد و"المخيلة" يعني: الخيلاء، وهي الإعجاب والبطر والأشر وما أشبه ذلك، قوله: «كل واشرب والبس وتصدق» محط الفائدة إلى الآن لم يأت، يقول: «في غير سرف ولا مخلية»، هذه محط الفائدة"(٣).

ونظيرها من المنظوم قول عديّ:

إنَّما الميْتُ من يعيشُ كئيبًا * كاسفاً بالُهُ، قليلَ الرّجاء(٤)

فإنَّ قوله: " كئيبا، كاسفا باله، قليلَ الرجاء" أحوال لا يستغني الكلام عنها؛ لأنَّها إذا أسقطت صار الكلام: "إنما الميت من يعيش"، وفي هذا تناقض.

قال البغدادي- موضحا سبب استشهاد ابن هشام بهذا البيت-: " وأنشده على أنَّ الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام، فإن "كئيبًا" حال من ضمير يعيش، فإن الكلام، وهو جملة: "إنما الميت من يعيش" لا يتم معناه بدونها(٥).

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص٥٣٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم١٥٠/٤.

(٣) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام محمد بن صالح العثيمين٢٧٣/٦.

(٤) من (الخفيف)، لعدي ابن الرعلاء الغساني، كما في الألفاظ لابن السكيت ص٣٢٧، وسمط اللآلي٨/١، وخزانة الأدب٥٨٣/٩، والذخائر والعبقريات لعبد الرحمن البرقوقي٢٧٣/١.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي١٦/٧.

ومن الحال التي تتعلق بها الفائدة تلك الواقعة بعد (ما لنا) و (ما بالنا) وما تصرف منهما عند جمهور البصريين، فالإنكار منصب عليها، وبها تمام الفائدة(١)، نحو قول المولى – عز وجل–: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾(٢)، ومذهب الكوفيين أنها خبر لـــ(كان) مضمرة، ورجح صاحب الدر المصون مذهب البصريين بالتزام تنكيرها. ومنه قول الشاعر:

عَهِدْتُك مَا تَصْبُو وَفيكَ شَبِيبَةٌ * فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيّما(٣)

والشاهد فيما سبق أنَّ الحال – وهو (فضلة) في الاصطلاح النحوي – كسائر المنصوبات– قد يكون له موضع فائدة لا تحصل من دونه، فالمقصود إذن بقولهم: "فضلة"– أنها ليست جزءًا من الكلام النحوي ولو توقفت فائدة المتكلِّم عليه، كما في الشواهد السابقة التي تعد فيها الحال مما لا يستغنى عنه.

وقد ندر حذفها والحالة هذه، في قول النبي – صلى الله عليه وسلَّم – : « أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ»(٤)، نصَّ على ذلك ابن الوردي في تحرير الخصاصة، وقدَّره: "مات مفلسًا"؛ وعلَّله بأن الرجوع لا يثبت لمجرد الموت عند أكثر الفقهاء(٥).

ومن الحال المحذوفة مع تعلق المعنى وفائدة الكلام بها ما وقع في حديث الأعمال بالنيات من قول النبي – صلى الله عليه وسلَّم–: " فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ

---

(١) ينظر: الدر المصون٤/٦٠، وحاشية الشهاب على البيضاوي٣/٢٧٤.

(٢) من الآية (٤٩) من سورة المدثر.

(٣) من (الطويل)، مجهول في مصادره، ولم أستدل على قائله، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٦٠، والعدة في إعراب العمدة ص٢١١، والتصريح بمضمون التوضيح١/٦١٢. وفي المعجم المفصل في شواهد العربية٧/١١٠.

(٤) رواه الشافعي في مسنده ص٣٢٩، وابن ماجه في سننه٢/٧٩٠.

(٥) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة١/٣٥١.

إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"(١)، قدَّره ابن دقيق العيد: " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيةً وقصدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا"؛ لئلا يتحد الشرط والجزاء، ولا بدّ من تغايرهما.

وعورض بأنَّه ضعيف من جهة العربية؛ لأنَّ الحال المبينة لا تحذف بلا دليل، وأجاب البدر الدماميني منتصرًا لابن دقيق العيد بأنَّ ظاهر نصوصهم جواز الحذف، واستدل له بأنَّ الحال خبر في المعنى أو صفة وكلاهما يسوغ حذفه بلا دليل فلا مانع في الحال أن تكون كذلك(٢).

(١) صحيح البخاري١/٢٠.

(٢) نقله القسطلاني في شرحه: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري١/٥٥. وينظر: العدة في إعراب العمدة١/٤٩.

المبحث الثاني

تعلق الفائدة بالمجرورات، (تعلق الفائدة بالمجرور بالحرف أنموذجًا)

حصر النحويون المجرورات في المجرور بالاسم وهو المضاف إليه والمجرور بالحرف، والمجرور بالتبعيَّة، أمَّا المجرور بالتبعية فيأخذ حكم متبوعه، وأمَّا المضاف إليه فقد حكم عليه ابن مالك بأنه بين العمدة والفضلة؛ لأنَّه في موضع يكمل العمدة نحو: "جاء عبدُ اللهِ"، وفي موضع يكمل الفضلة نحو: "أكرمتُ عبدَ اللهِ"، وفي موضع يقع فضلة نحو: "زيدٌ ضاربُ عمرٍ"(١). ولذا وجَّه ابن مالك كون الجر علما له؛ لما كان الجر بين الرفع والنصب، فهو أخف من الأول وأثقل من الثاني، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين(٢).

وأمَّا المجرور بالحرف فهو من جملة الفضلات، صرَّح بهذا الرضي قال: "وجعل النصب للفضلات، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر..." (٣)، ويقول في موضع آخر: "وأغلبه أن يكون من الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال"(٤)

وذكر سيبويه –إمام النحاة– أنَّ المجرور بحرف الجر يجري مجرى المفعول في قوله: "مررتُ بعبدِ الله يُجرى مُجْرَى لقيتُ عبدَ الله"(٥)، وقال

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك١/٢٦٥.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد١/٢٠٢، وتعليق الفرائد٣/٩، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع١/٨١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي١/٦٢.

(٤) السابق٢/١٠٦.

(٥) الكتاب١/٩٣.

أبو حيان في التذييل: "وكذلك المجرور يكون في موضع المفعول، نحو: مررت بزيد، بدليل أنك إذا اضطررت إلى حذف حرف الجر نصبت الاسم، فقلت: مررت زيدًا"(١).

وقال ابن عصفور في (النصب والخفض): "ألا ترى أنهما اشتركا في الضمير في نحو قولك: ضربتك، ومررت بك، وأن كلّ واحد منهما فضلة؛ وأن المجرور في المعنى منصوب؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولك: مررت بزيد، ولقيت زيدا"(٢). فهذه نصوص لأئمة من علماء النحو تدل على أن المجرور بحرف الجر فضلة.

ومع هذا فقد يكون المجرور بالحرف هو محل الفائدة التي بها يتضح المعنى، فيقدمونه حينئذٍ اعتناء به؛ لأهميته عندهم، وهذا المعنى ذكره ابن جني فقال بعد أن ذكر بعض شواهده: "وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة؛ وإنما كانت كذلك لأنَّها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، ألا ترى أنك إذا قلت: "رغبت في زيد"، أُفيد منه إيثارك له، وعنايتك به، وإذا قلت: "رغبت عن زيد"، أُفيد منه اطراحك له، وإعراضك عنه، ورغبت في الموضعين بلفظ واحد.. وهذا الذي دعاهم إلى تقديم الفضلات"(٣).

كما ذكر أبو حيان أنَّ الفائدة قد تتعلق بالمجرور تعلقها بالحال، ومثَّل لذلك بقول الله –سبحانه–: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾(٤)، قال: "فلو حذفت (له) انتفت الفائدة"(٥). ولهذا قُدِّم في الآية الكريمة، وكان حقه التأخير

---

(١) التذييل والتكميل٦/٦، وينظر: المقاصد الشافية للشاطبي٢/٢١٨.

(٢) شرح الجمل١/٣٣٦.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها١/٦٥.

(٤) الآية (٣) من سورة الإخلاص.

(٥) التذييل والتكميل٩/١٤٨. وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٥/٢٣٢١.

عن معمولي الفعل الناسخ، وهذا ما أشار إليه الزمخشري من قبل في تفسيره الآية العليَّة، قال: "فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يُقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه(١)، فما باله مقدّما في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفى المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقه بالتقدم وأحراه"(٢).

ومثل الآية السابقة في تعلق الفائدة بالمجرور- تعلقها بالضمير المجرور باللام في قول الله-ﷻ-: ﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ﴾ (٣)، في أحد أوجه جائزة فيه ذكرها أبو حيَّان، قال: "وجوزوا أن يكون (وزيرا من أهلي) هما المفعولان، و(لي) مثل قوله: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ (٤)، يعنون أنه به يتم المعنى"(٥).

وجعل أبو البقاء العكبري من هذا القبيل قول الله-تعالى-: ﴿ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ ﴾ (٦)؛ حيث أجاز أن يكون (من الأمر) هو الخبر، و(لنا) تبيين، به تتعلق الفائدة، وجعله نظير آية سورة الإخلاص السابقة(٧). إلا أن

---

(١) وهو قوله في الكتاب١/٥٦: "والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما، في العناية والاهتمامِ... وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: "ولم يكن له كفوا أحد".

(٢) الكشاف٤/٨١٨.

(٣) من الآية (٢٩) من سورة طه.

(٤) البحر المحيط٧/٣٢٨.

(٥) الآية (٣) من سورة الإخلاص.

(٦) الآية (١٥٤) من سورة آل عمران.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن١/٣٠٣.

هذا الوجه لم يجزه أبو حيَّان؛ وعلله بأن العامل فيه مقدر، تقديره: "أعني لنا"، هو من جملة أخرى، فيبقى المبتدأ والخبر جملة لا تستقل بالفائدة، أمَّا تنظيره بالآية الكريمة فردَّه أبو حيَّان بأنه تنظير مع الفارق، قال: "أما تمثيله بقوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ – فهما لا سواء؛ لأنَّ (له) معمول لـــ(كفوًا)، وليس تبيينا"(١).

ومن أوضح الأدلة الشاهدة على تعلق الفائدة بالمجرور قول ربنا– جل وعلا: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ (٢)، فمعنى الآية الكريمة أنَّ الإحسان والإساءة كلاهما مختص بأنفسكم، لا يتعدى النفع والضرر إلى غيركم، ولولا وجود المتعلق في مثل هذا الأسلوب ما صح؛ لما استقر في القاعدة النحوية من وجوب اختلاف الشرط وجوابه، نحو قولهم: "من أمن العقاب أساء الأدب"، وكما في قول الله –سبحانه–: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ﴾ (٣)، قال السمين الحلبي: "والجوابُ لا بد أن يكون مغايرًا للشرط لتحصُل الفائدةُ، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام"(٤)، أمَّا أن يتحد لفظا الشرط والجزاء فهذا غير مفيد وهو من تحصيل الحاصل، نحو: "من شرب شرب" ومن حضر حضر(٥).

ونظير هذه الآية الكريمة في اتحاد الشرط والجزاء؛ لتعلق الفائدة بالفضلة – حديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – الذي يرويه عنه حُذيفة –

---

(١) ينظر: البحر المحيط٣/٣٩٤.

(٢) من الآية (٧) من سورة الإسراء.

(٣) من الآية (٨٩) من سورة النمل.

(٤)٣٤٩/٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي٢/٥٨٤.

رضي الله عنه-: "**فَإِنْ مُتَّ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ**" (١)، قال ابن مالكٍ -رحمه الله-: " وفي قول حذيفة "لو مُتَ مُتَ" شاهد على وقوع الجواب موافقًا للشرط لفظًا ومعنى؛ لتعلق ما بعده به. وهو أحد المواضع التي يعرض فيها للفضلة توقف الفائدة عليها، فيكون لها بذلك من لزوم الذكر ما للعمدة، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ**﴾ (٢)، فلولا: "على غَيْر الفِطْرَة"، و{لِأَنْفُسِكُمْ} لم يكُن في الكَلام فَائِدة"(٣). فلولا وجود المتعلق ما أفاد الكلام معنى، ولا استقامت القاعدة النحوية.

وقال صاحب العدَّة في حديث عبد الله بن عمر عن فلان بن فلان : "فَإِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟"(٤): "قوله: "إنْ تكلّم تكلّم بأمر عَظيم" جاء جوابُ الشّرط بلفظ فعله؛ لأنّه أفاد بمتعلقه"(٥). ومثله من الكلام قولهم: «المرء بأصغريه، إن قال قال ببيان، وإن صال صال بجنان»(٦)

ونقل السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد) قول الشيخ تقي الدين السبكي معلقا على تقديم الجار والمجرور على فعله في حديث المصطفى- صلى الله

---

(١) صحيح البخاري٦٨/٨، وسنن أبي داود٣١١/٤.

(٢) من الآية (٧) من سورة الإسراء.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٢٦٨،٢٦٩. وينظر: شرح المشكاة للطيبي= الكاشف عن حقائق السنن١٠٢٠/٣، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد٣٢٩/١.

(٤) رواه أحمد في مسنده ٣١٩/٨، ومسلم في صحيحه١١٣٠/٢. وفي رواية لأحمد ٢٥٠/٧: "سكت على غيظ".

(٥) ينظر: العدة في إعراب العمدة٢٤٣/٣.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز تح/ هنداوي ص٣٤٩.

عليه وسلم-: "بِاسْمِكَ اللهُمَّ وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ"(١): " وإياك أن تنظر إلى الإطلاق أن الجار والمجرور فضلة في الكلام، وتأخذه على الإطلاق، بل تأمل موارد تقدمه وتأخره في الكتاب والسنة، وكلام الفصحاء، وتفهم هذه القاعدة الجليلة التي يفهم منها اللفظ والمعنى.

واعلم أنه لا بد من المحافظة على قواعد العربية، وعلى فهم معنى كلام العرب ومقاصدها، وقواعد العربية تقتضي أن الجار والمجرور فضلة في الكلام لا عمدة، وأن الفعل هو المخبر به والاسم هو المخبر عنه، فهذا أصل الكلام ووضعه، ثم قد يكون ذلك مقصود المتكلم، وقد لا يكون على هذه الصورة، فإنه قد يكون المخبر عنه والمخبر به معلومين أو كالمعلومين، ويكون محط الفائدة، في كونه على الصفة المستفادة من الجار والمجرور، كما نحن فيه"(٢).

وقد نصَّ علماء التجويد على ضرورة وصل الكلام بالفضلة التي تعلق بها المعنى في كلام المولى -عز وجل-، حتى عدوا الوقف قبل تمامها من قبيل وقف التعسف، وهو أحد أنواع الوقف القبيح، وهو ما يتكلّفه بعض القرّاء من وقفات غير مستساغة، تخالف النظم القرآني، وتفسد تراكيب القرآن الكريم(٣).

من ذلك الوقف على (تُشْرِكْ) في قوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾ (٤)، ثم البدء بـــلفظ الجلالة المجرور بالحرف على أنه مقسم به.

---

(١) مسند الإمام أحمد١٣/٣٢٢.

(٢) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد٢/٤٥٣.

(٣) ينظر: معجم علوم القرآن لإبراهيم محمد الجرمي ص٣٢١.

(٤) من الآية (١٣) من سورة لقمان.

المبحث الثالث

تعلق الفائدة بالتوابع، " تعلق الفائدة بالصفة أنموذجًا "

تقرر في التوابع أنَّ التابع يأخذ حكم متبوعه الإعرابي، وهو مع ذلك يعد الفضلة في الكلام باعتباره زائدًا عن ركني الإسناد في الجملة، إلَّا أنه ورد كثيرا تعلق فائدة الكلام به، وسوف أذكر في هذا المبحث نموذجا له- تعلق الفائدة بالصفة أو بصلتها، وهي أحد التوابع في الجملة العربيَّة.

الأصل أن تضيف الصفة معنى زائدا في الجملة، فعند قولنا-مثلًا-: "جاء زيد الطويل" فقد ميزت الصفة موصوفها عن جنس الرجال المسمَين (زيدا)، لكن قد نجد الصفة تتعلق بها الفائدة في الجملة، فلا يتضح المعنى، ولا يستقيم التركيب الأسلوبي للجملة من دونها، مما يترتب عليه امتناع حذفها؛ لأنَّه يؤدي إلى خلل الأسلوب أو فساد المعنى، ولهذا صور متعددة، فقد يكون في الفائدة المترتبة على الصفة تصحيح الخبرية، أو تصحيح الابتدائيَّة، أو تصحيح دخول الفاء على الخبر، أو يغتفر لهذه الفائدة اتحاد المادة الاشتقاقية للفعل وفاعله، وفيما يأتي توضيح هذه الصور بالشواهد القرآنيَّة وأقوال المعربين.

* تصحيح الخبريَّة: من شواهد تعلق الفائدة بصفة الخبر- وهو كثير في القرآن الكريم- قول الله -تعالى-: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[(١)]، فإنَّ «واحدٌ» صفة الخبر، قال السمين: "وهو الخبرُ في الحقيقةِ؛ لأنَّه محطُّ الفائدةِ، ألا ترى أنه لو اقْتُصِر على ما قبلَه لم يُفِدْ وهذا يُشْبِهُ الحال الموطِّئةَ نحو: مررتُ بزيد رجلا صالحا، فرجلاً حالٌ وليست مقصودةً، إنما المقصودُ وَصْفُها"[(٢)].

---

(١) من الآية(١٦٣) من سورة البقرة.

(٢) الدر المصون٢/١٩٧.

ومن ذلك: ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾ [1]، (وَيْلٌ) مبتدأ، و(لِلْمُصَلِّينَ) خبره. و(الَّذِينَ) صفة الخبر، والجملة بعده صلته، ولم تحصل الفائدة بالخبر، بل بما وقع صلة الصفة، وهو قوله: "ساهُونَ" وهذا يسمى (الخبر الموطئ) وهو أنَّ معتمد الفائدة إنما كان بصفة الخبر، لا بالخبر. ولولا هذا الوصف لفسد المعنى.

وقد صرَّح بعض علماء القراءة بأنَّ من قطع القراءة من غير عذر يعدُّ قبيحا، بل ويمنع منه لإيهام خلاف المعنى المراد ولعدم إتمام الكلام حينئذ لأن إتمامه لا يتأتَّى إلا بذكر الصفتين المذكورتين بعد، قال أبو عمرو الداني: "ومن هذا النوع من القبح –أيضًا– الوقف على الأسماء التي تبين نعوتها حقوقها، نحو قوله {فويلٌ للمصلين} وشبهه، لأنَّ (المصلين) اسم ممدوح محمود لا يليق به ويل"[2]. وجوز بعضهم الوقف على (للمصلين) قبل تمام معناه بالصفة؛ لأنَّه من رؤوس الآي والوقف على رؤوس الآي سنة [3].

ومن تعلق الفائدة في الخبر بالصفة ما جاء في قول كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ في البردة:

لكنَّها خُلَّةٌ قَدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا * فَجْعٌ وَوَلْعٌ وإخْلافٌ وتَبْدِيلُ[4]

فجملة (قد سيط) في محل رفع صفة لـــ(خلَّة)، والمعنى أنَّ هذه الأخلاق كأنها خلطت بدمها، وهذه الصفة هي محط الفائدة في الجملة، نصَّ على ذلك ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد، قال: "(قد سيط إلى آخره) جملة في

---

(١) الآيتان (٤)، (٥) من سورة الماعون.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ص١٥.

(٣) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح السيد عجمي٣٨٨/١.

(٤) من (البسيط)، في ديوانه ص٨، كما ورد في جمهرة أشعار العرب٣٣/٦، والألفاظ لابن السكيت ص١٧٣، وتهذيب اللغة(و ل ع)١٢٧/٣.

موضع الرفع صفة لخلَّة، ولولا هي لم تحصل الفائدة... وإذا جاز للحال أن تحصل به الفائدة المقصودة من الكلام، كما في قوله –تعالى–: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ (١)، ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ (٢)؛ إذ السؤال إنما هو في المعنى عن الحال– فجواز ذلك في الصفة أجدر"(٣). ونظَّر ابن هشام لبيت كعب السابق بالجملة التي بعد (قوم) في قول الله –تعالى– : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ (٤)، و ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ (٥)، واستخلص منه أنَّ الفائدة كما تحصل من الخبر– كذلك تحصل من صفته (٦).

وذكر أن هذا مما يشكل على أبي علي الفارسي في مسألة، وذلك أنَّه حكى عن الأخفش– أنه امتنع من إجازة: "أحق الناس بمال أبيه ابنه"؛ لأنه ليس في الخبر إلا ما في المبتدأ، كما أنه رأى أنَّ المسألة تظل على فسادها إذا وصف الخبر بنحو: "ابنه البار به" أو "النافع له"؛ لأن الخبر نفسه غير مفيد، ولا ينفعه مجيء الصفة من بعده؛ لأنَّ وضع الخبر على تناول الفائدة منه لا من غيره(٧). وصحح الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي مذهب ابن هشام في تعلق الفائدة بصفة الخبر لا بذاته، وان أشكل هذا على

---

(١) من الآية (٤٩) من سورة المدثر.

(٢) من الآية (٣٦) من سورة المعارج.

(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ص٣٤.

(٤) من الآية (٥٥) من سورة النمل.

(٥) من الآية (١٦٦) من سورة الشعراء.

(٦) ينظر: شرح بانت سعاد ص٣٤.

(٧) ينظر: شرح بانت سعاد ص٣٤، وينظر كلام أبي علي الفارسي في: المسائل البصريات ص٥٣٣، والتعليقة على كتاب سيبويه٨١/١، والخصائص٣٣٩/٣، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي١٩٨/٤.

قول الأخفش"[١].

ومنه – أيضًا – قوله : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [٢]، فقد استوفى الفعل الناسخ معموليه في (كنَّ نساء)، لكن لم تتحقق بهما الفائدة، وإنما تحققت بالوصف بالظرف بعده، والخبر، قال الشيخ خالد الأزهري: "الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده. فإن قلت: إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء؟ قلت: فائدته التوطئة للوصف بعده، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال"[٣].

فهذه الصفات المذكورة في الشواهد السابقة بما فيها من تمام الفائدة صححت الخبريَّة، سواء كان الخبر للمبتدأ أو لحرف ناسخ أو لفعل ناسخٍ.

* وقد تكون الصفة التي فيها الفائدة مصححة للابتدائيَّة، فالأصل أنَّ المبتدأ لا يكون إلَّا معرفة؛ لأنَّه المحكوم عليه في الجملة والحكم على المجهول لا يفيد، إلا بمسوغات تتبعها بعض المتأخرين، منها الصفة، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: " وإذا قلت : "كان رجلٌ ذاهِبًا" فليس في هذا شيءٌ تُعلمهُ كان جَهِلَه. ولو قلت : "كان رجلٌ من آل فلانٍ فارسًا" حسن؛ لأنَّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلانٍ وقد يَجْهلُه"[٤]. وذلك لأنّ النكرة إذا وُصِفَت أفادها الوصفُ بعضَ اختصاصٍ فتقرُبُ بذلك من المعرفةِ، فتحصل الفائدة[٥].

---

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٣٩٦/٧.

(٢) من الآية(١١) من سورة النساء.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح٥٦٢/١. وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي١١٠/٣.

(٤) الكتاب٥٤/١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية٤١/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري٣٥٩/١، والتصريح ٢١٠/١.

ومن شواهد النحويين المشهورة على تصحيح الوصف للابتداء بالنكرة: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ (١)، قال ابن يعيش: "لما وُصف العبدُ بأنه مؤمنٌ، تَخصَّص من رجلٍ آخَر، ليس له تلك الصفةُ، فقُرّب بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدةٌ؛ وإنّما يُراعَى في هذا الباب الفائدةُ"(٢).

* ونظير تصحيح الصفة التي فيها الفائدة للخبرية والابتدائية- تصحيحها – أيضًا – لدخول الفاء في الخبر، قال سيبويه: "وسألته –يعني شيخه الخليل- عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا والَّذي يأتيني بمنزلة (عبد اللَّه)، وأنت لا يجوز لك أن تقول: "عبد اللَّه فله درهما"؟ فقال: إنَّما يحسن في الَّذي؛ لأنَّه جعل الآخر جوابًا للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان"(٣)

ثمَّ قال: "ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنَّه لم يجيْ بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ"(٤).

ومن شواهده في الذكر الحكيم قول الله – تعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ (٥)، فلولا الوصف المستفاد من قوله: "تفرون" ما جاز دخول الفاء في الخبر، وقد نصَّ على هذا بعض النحويين، قال ابن يعيش: "ألا ترى أنّك لو قلت: "إن الرجل فإنّه مُلاقيك" لم يجز، وإنّما جاز في

---

(١) من الآية(٢٢١) من سورة البقرة.

(٢) شرح المفصل١/٢٢٥.

(٣) الكتاب٣/١٠٢.

(٤) السابق٣/١٠٣.

(٥) من الآية(٨) من سورة الجمعة.

الآية، لأنّك وصفتَه بقولك: "الذي تفرون منه"(١).

وجعل ابن جني تعلق الفائدة بالصفة هي وجه الشبه بين هذه الآية الكريمة وبين قوله – سبحانه – : ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾(٢)، فقال في الخصائص– بعد أن افترض أن سائلا يسأل عن كيفية الجمع بين هاتين الآيتين: " فمعنى الشرط إذًا إنما هو مفاد من الصفة لا الموصوف. وكذلك قوله عز وجل: { فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ } إنما استحقوا الويل لسهوهم عن الصلاة، لا للصلاة نفسها، والسهو مفاد من الصفة لا من الموصوف. فقد ترى إلى اجتماع الصفتين في أن المستحق من المعنى إنما هو لما فيهما من الفعل الذي هو الفرار والسهو، وليس من نفس الموصوفين اللذين هما الموت والمصلون"(٣).

* أمَّا تصحيح اتحاد المادة الاشتقاقية للفعل وفاعله؛ فذلك أنَّه من غير الجائز في القاعدة النحوية نحو: قام قائم، أو أذن مؤذن، أو شهد شاهد؛ لعدم الفائدة، لكن إذا وصف الفاعل بوصف تتعلق به الفائدة فإنه يغتفر حينئذٍ اتحادهما، ومن هذا قول المولى– عز وجل– : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾(٤)، قال صاحب الدر المصون(٥): " مِنْ أهلها صفة لـــ (شاهد)، وهو المُسَوِّغ لمجيءِ الفاعل من لفظِ الفعل؛ إذ لا يجوزُ "قام القائم"، ولا "قعد القاعد"؛ لعدم الفائدة". فلولا هذه الفائدة التي أضافتها الصفة ما صح مجيء الفاعل من لفظ الفعل".

---

(١) شرح المفصل١/٣٣٠.

(٢) الآيتان (٤)، (٥) من سورة الماعون.

(٣) الخصائص٣/٣٢٨.

(٤) من الآية (٢٦) من سورة يوسف.

(٥) الدر المصون٦/٤٧٢.

وربما يشكل على هذه القاعدة بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها المعمول من لفظ العامل، نحو قول الله – سبحانه – : ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾ (١) ، وهذا المشكل دفعه الشهاب الخفاجي بأنه على تقدير صفة تتم بها الفائدة، قال في حاشيته على البيضاوي: "ثم أذن مؤذن": نادى منادٍ– تبع فيه الزمخشري، وأورد عليه أنّ النحاة قالوا: "لا يقال قام قائم؛ لأنه لا فائدة فيه"، وأجيب بأنهم أرادوا أن ذلك المنادي من شأنه الأعلام بهذا، بمعنى: أنه موصوف بصفة مقدرة تتم بها الفائدة أي: أذن رجل معين للأذان فتأمل"(٢).

وقال السبكي – مؤكدا هذا المعنى السابق – : " لا بد في الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة، فلا تقول: قام قائم، وضربت مضروبا، وما أوهم ذلك فليؤول كقوله – تعالى –: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ ﴾ (٥)...، ولعل الجواب عما ورد من ذلك أنه يقدر له صفة محذوفة. التقدير رسولا عظيما: سَأَلَ سائِلٌ شفيعٌ..." (٦)

وخلاصة القول: أن تعلق الفائدة بالصفة جعلها تصحح أمورا تمتنع في القاعدة النحوية، فلولا وجودها ما صح الكلام ولفسد المعنى، وهذا مما يؤكد أنَّ لفظ الفضلة في المصطلح النحوي لا يعني زائدا عن معنى الجملة، يسوغ حذفه، بل مقصد النحويين به أنه زاد عن ركني الإسناد.

---

(١) من الآية (٧٠) من سورة يوسف.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي١٩٣/٥.

(٣) من الآية (١٥) من سورة المزمل.

(٤) من الآية (١٩) من سورة الشعراء.

(٥) من الآية (١) من سورة المعارج.

(٦) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي٣٤٧/١.

تتمة :

أولاً – موقف بعض العلماء والمحدثين من استعمال النحويين لفظ (فضلة):

لعل في عبارة بعض النحويين ما يشعر بأن لفظ (فضلة) يطلق على ما يمكن حذفه والاستغناء عنه، وهو ما ذكرت بعضه في الدراسة النظريَّة، وهذا ما عرَّضهم لانتقاد بعض العلماء الذين رأوا في التعبير بلفظ فضلة خروجًا عن المألوف، مع أهمية ما أطلقوا عليه هذا اللفظ في العبارة معنى وتركيبا، وجعلهم يستعيضون عنه بمصطلحات أخرى كـــ(متعلقات الفعل)، أو (قيود الفعل)، من ذلك قول شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني: "ومما ينبغي أن يحصل في هذا الباب، أنهم قد أصَّلوا في "المفعولِ" وكلِّ ما زاد على جزئي الجملة، أنه يكون زيادة في الفائدة. وقد يتخيل إلى من ينظر إلى ظاهرِ هذا من كلامهم، أنهم أرادوا بذلك أنك تضمُّ بما تزيده على جزئي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطعَ على الجملة، حتى يتصوَّر أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل..." (١)

وذكر أحد المحدثين(٢) أن تسمية الفضلة بهذا الاسم لا يمنحها المكانة العلمية التي تستحقها في النحو العربي، ورأى أن تسميتها بـــ(الموجِّه) أولى؛ نظرًا لدورها في توجيه الجملة في النص الذي تنتمي إليه.

والواقع أن النحويين الذين أجازوا حذف الفضلة اشترطوا له أن لا يضر حذفها معنى أو تركيبا، فإن ترتب على حذفها اختلال لفظي أو معنوي امتنع الحذف بلا خلاف، وهذا ما أوضح عنه ابن مالك بقوله:

---

(١) دلائل الإعجاز تح/ شاكر ٥٣٣/١.

(٢) وهو د. محمد الحواوشي في كتابه: (مكانة الفضلة في بنية الجملة العربيَّة عند النحاة قدامى ومحدثين) ص٢٢.

وحذف فَضْلة أَجِزْ إن لم يَضِرْ * كحذف ما سِيقَ جوابا أو حُصِر[١]

وعليه فلا إشكال في القاعدة ولا مشاحة في الاصطلاح، ومما ينبغي الإشارة إليه والتنبيه عليه أنَّ لكل علم مصطلحاته الخاصة التي لا يشترط أن تتفق بالكلية مع فهم العامة لهذه المصطلحات، أو التوافق مع ما يوحي به ظاهر اللفظ، من ذلك استخدامهم لفظ (زائد) في بعض الحروف، نحو زيادة (مِن) الجارة بعد النفي وهل الاستفهامية[٢] في نحو: قول ربنا – سبحانه –: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾ [٣]، وقوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٤]. فقد ذكر النحويون والمعربون للقرآن الكريم أنّ (مِنْ) في هذه الآيات الكريمة زائدة.

ولا يمكن القول بأن معنى الزائد هنا ما لا يفيد معنى في الجملة ومن ثمَّ يمكن حذفه من الجملة والاستغناء عنه، حاشا لله أن يقول بهذا عاقل مؤمن بكلمات ربه، فضلًا عن عالم نحوي جليل أفنى عمره منقبا عن أسرار اللغة وفصاحة هذا الكتاب المعجز، فقد ذكروا أن لزيادتها في هذه المواضع فائدة، وهي التنصيص على العموم أو التأكيد[٥].

وإنما معنى الزائد عندهم استغناؤه عن المتعلق؛ لأنها لم تدخل للربط وإنما للتأكيد[٦]، أو يكون معناه أنه لا يمنع تخطي العامل إلى معموله، كما ذكروا في قولهم: "جئت بلا زادٍ"؛ حيث لم يمنع حرف النفي الزائد وصول العامل إلى معموله وعمل الجر فيه.

---

(١) الألفية ص٢٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٣/٢٣.

(٣) من الآية (٢) من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية (٣) من سورة فاطر.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك٢/٧٥٠.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص٥٧٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص٧٧.

ومن هذه المصطلحات التي تعارف عليها أهل النحو مصطلح (فضلة) فهو لا يعني عندهم جواز حذفه والاستغناء عنه، وإنما زيادته عن ركني الإسناد الأساسين في الجملة واللذَين اصطلحوا عليهما بالعمدة. وقد صرح بهذا المعنى بعض النحويين، ومنهم ابن هشام الأنصاري الذي قال: " وَالْمرَاد بالفضلة مَا يَقع بعد تَمام الْجُمْلَة لَا مَا يَصح الِاسْتِغْنَاء عَنهُ"(١)، وقال الفاكهي في شرح الحدود- مبيِّنًا معنى (فضلة): "أي: الواقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت الفائدة عليه"(٢).

وقال قبلهما ابن السراج في علة النصب في سائر المنصوبات: "اعلم أنَّ كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: "قامَ زيدٌ"، و "ضُرِبَ عمروٌ"، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثًا عنه، فهو منصوب؛ ونصبه لأنَّ الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه"(٣)

وقول ابن السراج هذا صريح في أن مقصدهم من العمدة ما كان ركنا أساسا في الإسناد، وهو ما مثل له بالفاعل ونائبه، وأن ما جاء في العبارة زائدا عن ركني الإسناد مع إفادته معنى في الكلام يسمونه فضلة، ويجعلون له النصب حكمًا.

وقال الشنقيطي في شرح معنى الحال: "والفضلة ما يقع بعد تمام الجملة. والمراد بتمام الجملة بعد استيفاء جزئي الجملة، وليست الحال أحد جزئي

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٣٥. وينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٧٠/١.

(٢) شرح كتاب الحدود للفاكهي ص٢٢٤.

(٣) الأصول في النحو ٥٤/١.

الجملة يعني ليست مسندا ولا مسندا إليه"[١]

وعلى هذا فلا ينبغي لأحد أن ينتقد على النحويين استخدامهم هذه المصطلحات، أو يطالب باستبدالها بألفاظ أخرى أنسب من وجهة نظره، فلكل أهل علم الحق في استعمال مصطلحاتهم الخاصة بهم، طالما توافقت مع المعنى المعجمي من منظورهم الخاص، ولغيرهم كذلك أن يستعيض عما استخدموه، لكن لا يحق له أن يأخذ عليهم مخالفة المصطلح لما يوحي به ظاهره أو لما يشتهر بين العوام.

ثانيًا-موقف علماء التجويد من تعلق الفائدة بالفضلة في كلام العزيز الحميد

لقد فطن علماء التجويد والقراءات إلى تعلق الفائدة بالفضلة في بعض الآيات القرآنية، فوضعوا بابًا عنوانه: (الوقف والابتداء)، وألفوا فيه المؤلفات، ذكروا فيها أنَّ الوقف والابتداء من آثار فهم المعنى ومعرفة الإعراب، فحيث تعلق المعنى أو الإعراب بكلمة امتنع الوقف قبلها-وإن كانت فضلة في اصطلاح النحويين-، فـ(الوقف القبيح) عندهم أن يكون الكلام مفتقرا إلى ما بعده في إعرابه أو معناه، وما بعده مفتقرا إليه كذلك لم يجز الفصل بينهما، والوقف على الكلام الأول قبيح، ويختلف حكم الوقف القبيح بحسب درجة القبح في المعنى من حيث فساد ذلك المعنى.

فذكروا أنَّه لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا المنعوت دون نعته، ولا الناصب دون منصوبه، ولا المؤكد دون توكيده ولا المعطوف دون المعطوف عليه، ولا البدل دون مبدله وهكذا، بالنسبة للاسم والخبر والاستثناء والموصول [٢].

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجروميَّة لمحمد بن آب الشنقيطي ص٥٣٨.

(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ص٢٤٩، والمدخل إلى علوم القرآن الكريم لفاروق النبهان ص٢١٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبكرمه وجوده تغفر الزلات، والصلاة والسلام على مسك الختام وبدر التمام، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الطيبين الأطهار الكرام.

وبعد،،،

فبعد رحلة تجولت فيها في رحاب آيات القرآن الكريم وبين أقوال بعض النحويين واللغويين حول الفضلة باعتبارها مصطلحا نحويا، جرى تعلق الفائدة به في كثير من آيات الذكر الحكيم –يطيب لي في نهاية المطاف أن أسطر بإيجاز أهم ما أهدى إليه البحث، وهي على النحو الآتي:

أولاً– مصطلح (فضلة) لم يذكره سيبويه في الكتاب، لكنه أصيل في كتب النحو، استعمله النحويون من لدن المبرد–رحمه الله–، والفضلات يطلق عليها – أيضًا– المكملات والمتممات والزوائد، وكلها بمعنى واحد وهو ما جاء بعد اكتمال ركني الإسناد، باستيفاء الفعل فاعله والمبتدأ خبره.

ثانيًا– اشترط النحويون الذين أجازوا حذف الفضلة، ألا تتعلق بها فائدة الكلام، فحيث تعلقت الفائدة بالفضلة امتنع حذفها وقاربت العمدة في الكلام ، ولا يخرجها هذا عن مصطلح (فضلة) في عرف النحويين.

ثالثا– تباينت أقوال النحويين حول أنواع الفضلة، فحصرها بعضهم في المنصوبات، وبعضهم حمل عليها المجرورات، وذكر آخرون أن كل ما خالف العمدة من الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر فهو فضلة، وهو ما رجحه البحث وأيدته الدراسة.

رابعا– تعدى تعلق الفائدة بالفضلة تصحيح المعنى إلى تصحيح الأسلوب والتركيب النحوي، فصحح وجودها في الجملة بعض أحكام نحويَّة امتنعت عند النحويين، من ذلك تعلق الفائدة بالصفة؛ حيث جعلها تصحح

أمورا تمتنع في القاعدة النحوية، مثل: تصحيح الإخبار بالنكرة الموصوفة، وتصحيح الابتداء بالنكرة فالوصف من مسوغاته، وتصحيح المادة الاشتقاقية للفعل وفاعله، وتصحيح دخول الفاء في الخبر، فكل هذا ممتنع في القاعدة النحوية لولا وجود الوصف في الجملة. كذلك اغتفروا اتحاد الشرط والجزاء إذا تعلقت الفائدة بالفضلة بعدهما.

خامسا– انتقد بعض المحدثين استعمال النحويين لفظ (فضلة)؛ لما لاحظوه في هذه التسمية من أنها لا تمنح الفضلة المكانة العلمية التي تستحقها، حتى طالبوا بالاستعاضة عنها بألفاظ أخرى لا يتطرق إليها ما يتطرق إلى لفظ الفضلة من عدم الفائدة، وانتصر البحث للنحويين بأن لهذا العلم مصطلحاتِه الخاصة به–شأن كل العلوم، فلا يعني لفظ فضلة جواز حذفه باطراد –كما فهم هؤلاء المحدثون– وإنما يعني زيادته عن ركني الإسناد، ومن قال منهم بجواز حذفها منعه عند تعلق الفائدة بها، بل عدوها أحيانا بمنزلة العمدة، ومع هذا فهي لا تخرج عن كونها فضلة في الاصطلاح النحوي.

سادسًا– أكد البيان العالي صحة تعلق الفائدة ببعض الفضلات الواردة في آي الذكر الحكيم، من خلال استقراء بعض أنواع الفضلات في الاستعمال القرآني، وهي: الحال والمجرور بالحرف والصفة.

سابعا – فطن علماء التجويد إلى أهمية الفضلة ودورها في المعنى والبناء التركيبي للجملة، فجعلوا الوقف قبل الفضلة التي يتعلق بها المعنى في القرآن الكريم من قبيل الوقف القبيح الذي يكره للقارئ وربما يحرم إن أدى معنىً مخالفا لما أراده الله –عز وجل– أو أدى معنى لا يليق بالمولى –سبحانه–.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المراجع والمصادر

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- الكتب المطبوعة :

١. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي، تح/ أ د. أحمد محمد عبد الدايم، ط: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩ م.

٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية، تح/ د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط: أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٣. أساليب بلاغية، الفصاحة – البلاغة – المعاني، أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، ط: وكالة المطبوعات – الكويت،١٩٨٠ م.

٤. الأصول في النحو، ابن السراج، تح/ عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، تح/ عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢١هـ.

٦. الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر الغرناطي، المعروف بابن البَاذِش، ط: دار الصحابة للتراث.

٧. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تح/ سعد بن حمدان الغامدي، ط: جامعة أم القرى – مكة المكرمة،١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٨. ألفية ابن مالك، ط: دار التعاون

٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي ، تح/ صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١٠. البديع في علم العربية، ابن الأثير، تح/ د. فتحي أحمد علي الدين، ط: جامعة أم القرى،١٤٢٠ هـ.

١١. بذل المجهود في حل سنن أبي داود، الشيخ خليل أحمد السهارنفوري، تح/ أ د. تقي الدين الندوي، ط: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
١٣. التبصرة والتذكرة للصيمري تح/ فنحي أحمد مصطفى، ط: دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٤. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تح/ علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح/ د. حسن هنداوي، ط: دار القلم - دمشق، و دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
١٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، تح/ محمد كامل بركات، ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٧. التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تح/ د. عبد الله الخالدي، ط. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ١٤١٦ هـ.
١٨. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٩. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تح/ د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٠. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تح/ د. عوض القوزي، ط: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١. تفسير الراغب الأصفهاني، تح: د. محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين، ط: كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تح/ أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ١٤٢٨ هـ.

٢٣. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تح/ محمد عوض مرعب، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت،٢٠٠١م.

٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري، تح/ عبد الرحمن علي سليمان، ط: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٥. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني الأندلسي، تح/ د. خلف حمود سالم الشغدلي، ط: دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل – المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

٢٦. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ط: جامعة الشارقة – الإمارات، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٧. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تح/ أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٨. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٩. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تح/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة،١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.

٣٠. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تح/ علي محمد البجادي، ط: نهضة مصر .
٣١. حاشية السندي على سنن النسائي، جلال الدين السيوطي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الثانية، ١٤٠٦ه– ١٩٨٦م.
٣٢. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، ط: دار صادر – بيروت.
٣٣. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط. دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.
٣٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
٣٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
٣٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح/ د. أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
٣٧. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني الدار، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت،١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.
٣٨. ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، تح/ محمد حسن آل ياسين، ط: مكتبة الهلال، ١٤١٨ه– ١٩٩٨م.
٣٩. ديوان ابن أبي حصينة السلمي المعري، جمع وشرح: أبي العلاء المعري، تح/ محمد أسعد طلس، ط: دار صادر – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٤٠. الذخائر والعبقريات – معجم ثقافي جامع، عبد الرحمن البرقوقي الأديب المصري، ط: مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
٤١. السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شوقي ضيف، ط: الناشر: دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ.
٤٢. سر صناعة الإعراب، ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٤٣. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، تح/ عبد العزيز الميمني، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٤٤. سنن ابن ماجه، تح/ شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
٤٥. سنن أبي داود، تح/ شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، ط: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
٤٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح/ محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م.
٤٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
٤٨. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح/ عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، ط: دار المأمون للتراث، بيروت.
٤٩. شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تح/ عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٥٠. شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي، ط: بولاق.
٥١. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـــ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، ١٤١٧ هـــ – ١٩٩٧ م.
٥٢. شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، عمر بن مظفر بن الوردي تح: د. عبد الله بن علي الشلال، ط: مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤٢٩ هـــ – ٢٠٠٨ م.
٥٣. شرح القسطلاني =إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣ هـــ.
٥٤. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر ابن الأنباري، تح/ عبد السلام محمد هارون، ط: دار المعارف، الطبعة: الخامسة.
٥٥. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـــ – ١٩٨٢ م.
٥٦. شرح المعلقات السبع، الزَّوْزَني، ط: دار احياء التراث العربي، ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٢ م.
٥٧. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح/ د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م.
٥٨. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تح/ خالد عبد الكريم، ط: المطبعة العصرية – الكويت، ١٩٧٧ م.
٥٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح/ عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٦٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجَوجَري، تح/ نواف بن جزاء الحارثي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٦١. شرح قصيدة بانت سعاد ومعه حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري ص٣٤، المطبعة العامرية، ١٣٠٢ه.

٦٢. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح/ محمد محيى الدين، ط: القاهرة، ١٣٨٣ه.

٦٣. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح/ د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط: مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

٦٤. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تح/ شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٦٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى، تح/د حسين بن عبد الله العمري وآخرين، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٦٦. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، تح/ د. طَه مُحسِن، ط: مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥ هـ.

٦٧. صحيح البخاري، تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٦٨. صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج ، تح/ محمد فؤاد عبد

الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٦٩. العُدّة في إعراب العُمدَة، عبد الله ابن فرحون المدني، تح/ مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، ط: دار الإمام البخاري – الدوحة.
٧٠. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح/ عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
٧١. عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، جلال الدين السيوطي، تح/ حسن موسى الشاعر، ط: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٧٢. علل النحو، أبو الحسن، ابن الوراق، تح/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٧٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٧٤. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تح/ صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، ط: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.
٧٥. فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، ط: دار نور المكتبات، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٧٦. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومي، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٧٧. كتاب الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تح / د. فخر الدين قباوة ، ط: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.
٧٨. الكتاب، سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٧٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، ط: دار الكتاب العربي – بيروت، – ١٤٠٧ هـ.
٨٠. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.
٨١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح/ د. عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٨٢. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ ، تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٨٣. المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. مازن المبارك، ط: دار ابن كثير – دمشق / بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
٨٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ط: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
٨٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تح/عبد السلام عبد الشافي محمد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.
٨٦. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي ، تح/ يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية – بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٨٧. المخصص، ابن سيده، تح/ خليل إبراهم جفال، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٨٨. المدخل إلى علوم القرآن الكريم، محمد فاروق النبهان، ط: دار عالم القرآن – حلب، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
٨٩. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح/ د. محمد كامل بركات، ط: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
٩٠. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح/ د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط: مطبعة المدني، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ.
٩١. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم المعروف بابن البيع، تح/ مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
٩٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح/ شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٩٣. مسند الإمام الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٠ هـ.
٩٤. معاني القراءات للأزهري، ط: الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
٩٥. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح/ عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٩٦. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح/عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٩٧. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
٩٨. معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، ط: دار القلم – دمشق، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
٩٩. معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت،١٣٧٧ – ١٣٨٠ هـ.
١٠٠. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٠١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، لناشر: دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م.
١٠٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١٠٣. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح/ محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب – بيروت.
١٠٤. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، تح/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار عمار، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٠٥. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني، ط: دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ.
١٠٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ/ خالد الأزهري، تح/ عبد الكريم مجاهد، ط: الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
١٠٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات، ابن

الأثير، تح/ طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، ط: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٠٨. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري، ط: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة : الثانية.

١٠٩. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ، تح/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

١١٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح/عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية – مصر.

١١١. الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديدا وتخطيطا وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك، أحمد بن الأمين الشّنْقِيطي، ط: الشركة الدولية للطباعة – مصر، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

Awla- Al Quran Alkarim
Thania- Alkutub Almatbueat :
1. Abniat Al Asma' wa Al'afeal wa Almasadira, Ibn Alqattae Alsaqli, taha/ Dr. Ahmad Muhamad Abd Aldaaym, ta: dar alkutub walwathayiq alqawmiat - alqahirati, 1999 AD.
2. Irshad Alsaalik Ilaa Hali 'alfiat IbnMalik, Ibn Qiam Aljawziati, taha/ Dr. Muhamad bin Awad bin Muhamad Alsahli, ta: Adwa' Alsalaf - Alrayad, 1373AH- 1954AD.
3. 'asalib balaghiati, alfasahat - albalaghat - almaeani, Ahmed Matlub Ahmed Alnaasiri Alsayaadi Alrafaei, ta: wikalat almatbueat - alkuayt,1980 AD.
4. Al'usul fi Alnuhu, Ibn Alsaraji, taha/ Abd Alhusayn Alfatli, ta: muasasat alrisalati, Lubnan - Bayrut.
5. 'iierab Al Qur'ani, Abu jaefar alnnhhas, taha/ Abd Almuneim khalil Ibrahim, ta: dar alkutub aleilmiati, Bayrut,1421AH.
6. Al'iiqnae fi Alqira'at Alsabeu, Abu Jaefar Algharnati, Almaeruf bi Ibn Albadhish, ta: dar alsahabat liltarathi.
7. Ikmal Al'aelam bitathlith Alkalami, Ibn Malk, taha/ Saed bin Hamdan Alghamidi, ta: jamieat 'ami alquraa -makat almukaramati,1404 AH 1984AD.
8. Alfiat Ibn Malk, ta: dar altaeawun
9. Albahr Almuhit fi Altafsiri, Abu Hayaan al'andalusi , taha/ Sidqi Muhamad Jamil, ta: dar alfikr - Bayrut, 1420 AH.
10. Albadie fi Eilm Alearabiati, Ibn al'athira, tahi/ Dr. Fathi Ahmed Ali Aldiyn, ta: jamieatan 'umi alquraa,1420 AH.
11. Bazl Almajhud fi Hali Sunan Abi Dawud, Alshaykh Khalil Ahmed Alsaharinfuri, taha/ Dr. Taqi Aldiyn Alnadawi, ta:Markaz Alshaykh Abi Alhasan Alnadawii lilbuhuth waldirasat al'iislamiati, alhindi, 1427AH-

2006AD.
12. Baghyat Alwueaat fi tabaqat allughawiiyn walnahaati, Jalal Aldiyn Alsuyuti, taha/ Muhamad Abu Alfadl Ibrahim, t: almaktabat aleasriat - Lubnan / Sayda.
13. Altabasurat wa Altadhkirat li Alsaymarii taha/ Fanihiy Ahmed Mustafaa, ta: dar alfikr bidimashqa, 1402Ah-1982AD.

14. Altibyan fi Ierab Al Quran, Abu Albaqa' Aleakbiri, tah/ Ali Muhamad Albijawi, tu: Eisaa Albabi Alhalabi washarakah.
15. Al Tadhyil wa Al Takmil fi Sharh Kitab Al Tashili, Abu Hayaan Al'andalsi, taha/ Dr. Hasan Handawi, ta: dar alqalam - Dimashqa, w dar kunuz 'iishbilya, altabeatu: al'uwlaa.
16. Tashil Alfawayid watakmil Almaqasidi, Ibn Malki, Abu Abd Allah, Jamal Aldiyn, taha/ Muhamad Kamil Barkati, ta: dar alkitaab alearabii liltibaeat walnashri, 1387AH – 1967AD.
17. Altashil lieulum Altanzili, Ibn Jizi Alkalbi Algharnati, taha/ Dr. Abd Allah Alkhalidi, ta. sharikat dar al'arqam bin Abi Al'arqam - Bayrut, 1416 AH.
18. Altasrih Bimadmun Altawdihi, Khalid Al'azhari, ta: dar alkutub aleilmiat -Bayrut, 1421AH- 2000AD
19. Taeliq Alfarayid Ala Tashil Alfawayidi, Aldamaamini, taha/ Dr. Muhamad bin Abd Alrahman bin Muhamad almufadaa, tu: 1403AH- 1983AD.
20. Altaeliqat Alaa Kitab Sibwyhi, Abu Ali Alfarsy, tahi/ Dr. Awad Alqawzi, ta: 1410AH – 1990AD.
21. Tafsir Alraaghib al'asfahani, taha: Dr. Muhamad Abd Al Aziz Bisyuni wakhrin, ta: kuliyat aldaewat wa'usul Aldiyn - jamieat 'um alquraa, 1422 AH - 2001AD.
22. Tamhid Alqawaeid biSharh Tashil Alfawayidi, nazir

aljayishi, taha/ Dr. Ali Muhamad Fakhir wakhrin, ta: dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamati, Masr, 1428 AH.

23. Tahdhib Allughati, Muhamad bin Ahmed bin Al'azharii alhuruii, taha/ Muhamad Awad Mureibi, ta/ dar 'iihya' alturath alearabii - Bayrut,2001AD.
24. Tawdih Almaqasid wa Almasalik bi Sharh Alfiat Ibn Malk, Ibn Qasim bin Abd Allah bin Aly Almuradii Almisrii, tahi/ Abd Alrahman Ali Sulayman, ta: dar alfikr alearbi, 1428AH- 2008AD.
. 25. Altaysir fi Alqira'at alsabeu, Abu Amrw Alidaanii Al'andilsi, taha/ Dr. Khalf Hamuwd Salim A lshaghdali, ta: dar al'andalus lilnashr waltawziei, hayil - almamlakat alearabiat alsueudiat, 1436AH- 2015AD.
26. Jamie Albayan fi Alqira'at Alsabeu, Abu Amrw Aldaani, ta: jamieat alshaariqat - al'iimarat, 1428AH-2007 AD.
27. Jamie Albayan fi Tawil Al Qurani, Muhamad bin Jarir Altabri, taha/ Ahmed Muhamad Shakir, ta: muasasat alrisalati, 1420AH- 2000AD.
28. Jamie Aldurus Alearabiati, Mustafaa Alghalayini, ta: almaktabat aleasriati, Bayrut, 1414 AH - 1993AD.
29. Aljamie li Ahkam Al Qur'an = tafsir alqurtubi, taha/ Ahmed Albarduni wa Ibrahim Atfish, ta: dar alkutub almisriat - alqahiratu,1384AH - 1964AD.
30. Jamharat Ashear Alearbi, Abu Zayd Alqurashi, tah/ Ali Muhamad Albijadi, ta: nahdat Masr .
31. Hashiat Alsindi Alaa Sunan Alnisayiyi, Jalal Aldiyn Alsuyuti, ta:Maktab Almatbueat al'iislamiat - Halb, althaaniati, 1406AH- 1986AD.
32. Hashit Alshshihab Ala Tafsyr Albaydawi, almusammat: einayt alqadi wkifayt alraady ealaa tfsyr albaydawy, t: dar sadir - Bayrut.

33. Hashiat Alsubaan Ala Sharh Al'ashmunii li'alfiat abn Malki, ta. dar alkutub aleilmiati, 1417AH -1997AD.
34. khizanat al'adab walb libab lisan alearabi, Abd Alqadir bin eumar albaghdadii, tahi/ Abd alsalam Muhamad Harun, ta:Maktabat alkhanji, alqahirata, 1418AH- 1997AD.
35. Alkhasayisu, Abu Alfath Othman bin Jiny Almusili, ta: alhayyat almisriat aleamat lilkitabi, altabeati: alraabieati.
36. Aldir Almasuwn fi Ulum Alkitaab almaknuni, alsamin alhalbi, tahi/ DR. Ahmed Muhamad Alkharati, ta: dar alqalami, Dimashqa.
37. Dalayil Al'iiejaz fi Eilm Almaeani, Abd Alqahir Aljirjanii Aldaari, tahi/ Dr. Abd Alhamid Handawi, ta: dar alkutub aleilmiat - Bayrut,1422AH - 2001AD.
38. Diwan Abi Al Aswd Alduwali, saneat Abi Saeid Alsukari, taha/ Muhamad hasan al yasin, ta:Maktabat alhilali, 1418AH- 1998AD.
39. Diwan Ibn Abi Husaynat Alsulami Almaeari, jame waSharha: Abi Aleala' Almaeari, taha/ Muhamad Asead Talas, t: dar sadir - Bayrut, 1419AH- 1999AD.
40. Aldhakhayir wa Aleabqariaat - Muejam Thaqafiun jamiei, Abd Alrahman Albarquqi Al'adib almisriu, ta:maktabat althaqafat Aldiyniati,masr.
41. Alsabeat fi Alqira'ati, Abu Bakr bin Mujahid Albaghdadii, Shawqi Dayfa, ta: alnaashir: dar almaearif - masri, 1400AH.
42. Sir Sinaeat Al'iierabi, Ibn Jini, alnaashir: dar alkutub aleilmiat Bayrut-Lubnan, 1421AH- 2000AD.
43. Samit Allali fi Sharh Amali Alqali, Abu Obayd Abd Allah bin Abd Aleaziz bin Muhamad Albakri, tah/ Abd Al Aziz almimani, ta: dar alkutub aleilmiati, Bayrut - Lubnan.

44. Sunan Ibn Majah, taha/ shueayb al'arnawuwt wakhrin, ta: dar alrisalat alealamiati, 1430AH- 2009AD.
45. sinan Abi dawud, taha/ sheayb al'arnawuwt - mhammad kamil qarah bilali, ta: dar alrisalat alealamiati, 1430AH- 2009AD.
46. Sharh abn alnaazim ealaa 'alfiat abnMalik, taha/ Muhamad basil euyun alsuwdi, ta: dar alkutub aleilmiati, 1420hi - 2000AD.
47. Sharh abn eaqil ealaa 'alfiat abnMalik, taha/ Muhamad Muhyi Aldiyn Abd alhumidi, ta: dar alturath - alqahirata, dar masr liltibaeat , Saeid Judat Alsahar washarkah, 1400 AH - 1980AD.
48. Sharh Abyat Mughaniy Allibib, Abd Alqadir bin Omar Albaghdadii, tahi/ Abd Aleaziz Rabaah - Ahmed Yusif Daqaaqa, ta: dar almamun liltarathi, Bayrut.
49. Sharh Altashili, Ibn Malik, Muhamad bin Abd Allah, tahi/ Abd Alrahman Alsayida, Dr. Muhamad Badawi Almakhtuni, ta: Hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielani, 1410AH – 1990AD.
50. Sharh Aljamal li Ibn Usfur Al'iishbili, ta: bulaq.
51. Sharh Altaybi Alaa mashkaat almasabih almusamaa bi (alkashif ean haqayiq alsinun), Sharaf Aldiyn Alhusayn bin Abd Allah Altaybi, tahi/ Dr. Abd Alhamid Hindawi, ta:maktabat nizar mustafaa albaz (makat almukaramat - Alrayadu), 1417AH- 1997AD.
52. Sharh Alfiat Ibn Malik Almusamaa <<tahrir alkhasasat fi taysir alkhulasati>>, eumar bin muzafar bin alwardii tahi: Dr. Abd Allah bin Ali Alshalaali, ta:Maktabat alrushdi, Alriyad - alsueudiatu, 1429AH-2008AD.
53. Sharh Alqistalaniu =Irshad Alsaari li Sharh Sahih Albukhari, ta: almatbaeat alkubraa al'amiriati,Masr, 1323 AH.

54. Sharh Alqasayid Alsabe Altiwal Aljahiliaati, Abu Bakr Ibn Al'anbari, taha/ Abd Alsalam Muhamad Harun, t: dar almaearifi, altabeata: alkhamisati.
55. Sharh Alkafiat Alshaafiati, IbnMalik, taha/ Abd Almuneim Ahmed Hiridi, ta: jamieat 'umi alquraaADrkaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislami,Makat almukaramati, 1402AH- 1982AD.
56. Sharh Almuealaqat Alsabea, Alzzawzany, ta: dar ihya' alturath alearbi, 1423hi - 2002AD.
57. Sharh Almufasal li Alzumakhshari, Ibn Yaeish, taha/ Dr. Imil Badie Yaequba, ta: dar alkutub aleilmiati, Bayrut - Lubnan, 1422AH- 2001AD.
58. Sharh Almuqadimat Almuhsabati, Tahir bin Ahmed bin babshadh, taha/ Khalid Abd Alkarim, ta: almatbaeat aleasriat - alkuayti, 1977AD.
59. Sharh Shudhur Aldhahab fi Maerifat Kalam Alearab, Ibn Hisham Al'ansary, taha/ Abd Alghani Aldaqaru, ta: alsharikat almutahidat liltawzie - Syria.
60. Sharh Shudhur Aldhahab fi Maerifat Kalam Alearabi, Shams Aldiyn Aljawjary, taha/ Nawaf bin Jaza' alharithi, ta: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, 1423AH/2004AD.
61. Shrah Qasidat Bant Suead wamaeah hashiat alshaykh Ibrahim Albajuri sa34, almatbaeat aleamiriati, 1302AH.
62. Sharh Qatar Qlnadaa wabal Alsadaa, Ibn Hisham Al'ansary, taha/ Muhamad Mahyaa Aldiyn, ta: alqahirat, 1383AH.
63. Sharh Kitab Alhudud fi Alnuhuw, Abd Allah bin Ahmed alfakihi, taha/ Dr. Almutawaliy Ramadan Ahmed Aldimiri, ta:Maktabat wahbat - alqahiratu, 1414AH-1993 AD .
64. Sharh Mushkil Aluathar, Altahawi, taha/ Shueayb al'arnawuwta, ta: muasasat alrisalati, 1415 AH, 1494AD.

65. Shams Aleulum wadawa' Kalam Alearab min Alklumu, Nashwan bin Saeid Alhamiri, tuha/Dr. Husayn bin Abd Allah Aleumari wakhrin, alnaashir: dar alfikr almueasir (Bayrut - Lubnanu), dar alfikr (dimashq - suriata), altabeatu: al'uwlaa, 1420AH- 1999AD.
66. Shawahid Alttawdyh wa Alttashyh li Mushkilat Aljamie Alssahyh, Ibn Malik, Abu Abd Allah, Jamal Aldiyn, tahi/ Dr. Taha Muhsin, ta:Maktabat Ibn Taymiati, 1405 AH.
67. Sahih Albukhari, taha/ Muhamad Zuhayr bin Nasir alnaasir, ta: dar tawq alnajati, 1422AH.
68. Sahih Muslmi= Almusnid Alsahih Almukhtasar binaql aleadl ean aleadl ilaa Rasul Allah Salaa Allah Alayh wasalama, Muslim bin Alhajaaj , taha/ Muhamad Fuad Abd Albaqi, ta: dar 'iihya' alturath alearabii - Bayrut.
69. Aleuddt fi Ierab Aleumdat, Abd Allah Ibn Farhun Almadani, taha/maktab alhady litahqiq alturath (Abu Abd Alrahman Adil bin Saed), ta: dar al'iimam albukharii - aldawha.
70. Arus Al'afrah fi Sharh Talkhis Almiftahi, Baha' Aldiyn Alsabiki, taha/ Abd Alhamid Hindawi, ta: almaktabat aleasriat liltibaeat walnushri, Bayrut - Lubnan, 1423AH- 2003AD.
71. Euqud Alzabarjid Ala Musnad Al Imam Ahmed fi Ierab Alhadithi, Jalal Aldiyn Alsuyuti, taha/ Hasan Musaa Alshaaeir, ta:majalat aljamieat al'iislamiat bialmadinat almunawarati.
72. Elal Alnahu, Abu Alhasani, Ibn Alwaraqi, taha/Mahmud Jasim Muhamad Aldarwish, ta:Maktabat Alrushd - Alriyad / alsueudiatu, 1420AH- 1999AD.
73. Eumdat Alqariy Sharh Sahih Albukhari, Badr Aldiyn aleayni, ta: dar 'iihya' alturath alearabii - Bayrut.

74. Fath Zi Aljalal wa Al'iikram bi Sharh Bulugh Almarami, Muhamad bin Salih Aleuthaymin, taha/ Subhi bin Muhamad Ramadan, 'am Isra' bint earafat biumi, ta: almaktabat al'iislamiat lilnashr waltawzie, 1427AH - 2006AD.
75. Fath Rabi Albariyat Sharh Almuqadimat Aljazriat fi eilm altajwidi, Safwat Mahmud Salim, t: dar nur almaktabati, jidat - almamlakat alearabiat alsueudiat, 1424AH- 2003AD.
76. Fath Rabi Albariyat fi Sharh Nuzam Alajrumi, Ahmed bin Omar bin Musaeid Alhazimi, ta:Maktabat al'asdi,Makat almukaramati, 1431AH- 2010AD.
77. Kitab Al'alfazi, Ibn Alsakiit, Abu Yusuf Yaequb bin Ishaqa, tah / Dr. Fakhr Aldiyn Qabawatan , ta:Maktabat Lubnan nashiruna, 1998AD.
78. Alkitabi, Sibwyhi, taha/ Abd Alsalam Harun, ta:Maktabat alkhanji, alqahirati, 1408AH- 1988AD.
79. Alkashaf an Haqayiq Ghawamid Altanzil, Alzumakhshari, ta: dar alkitaab alearabii - Bayrut, - 1407 AH.
80. Alkawakib Aldirariu fi Sharh Sahih Albukhari, Shams Aldiyn ta: dar 'iihya' alturath alearabi, Bayrut-Lubnan, 1356AH – 1937AD.
81. Allibab fi Eilal Albina' wa Al'iierabi, Abu Albaqa' Aleakbiri, tahi/ Dr. Abd Al'iilah alnabhan, ta: dar alfikr - Dimashqa, 1416AH 1995AD.
82. Allamhat fi Sharh Almulihati, Ibn Alsaayigh , taha/ Ibrahim bin Salim Alsaaeidi, ta: eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati, almadinat almunawarati, almamlakat alearabiat alsueudiat, 1424AH/2004AD.
83. Almabahith Almaradiat almutaealiqat bi (min) alshurtiati, abn hisham al'ansari, tahi/ Dr.Mazin almubaraki, ta: dar ibn Kathir - Dimashq / Bayrut,

1408AH – 1987AD.
84. Almuhtasib fi Tabyin wujuh Shawadhi Alqira'at wal'iidah eanha, Abu Alfath Othman bin Jiny Almawsili ta: wizarat al'awqaf-almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiati,1420AH- 1999AD.
85. Almuharir Alwajiz fi Tafsir Alkitaab Aleaziza, Ibn Atiata, tah/Abd Alsalam Abd Alshaafi Muhamad, ta: dar alkutub Aleilmiat - Bayrut, 1422AH.
86. Mukhtar Alsahahi, Muhamad bin Abi bakr Alraazi , tah/ Yusif Alshaykh Muhamad, ta: almaktabat aleasriat - Bayrut - sayda, 1420AH / 1999AD.
87. Almukhasasu, Ibn Sayidha, taha/ Khalil Ibrahum Jafal, ta: dar 'iihya' alturath alearabii - Bayrut, 1417AH 1996AD.
88. Almadkhal Ilaa Eulum Al Qur'an Alkarim, Muhamad Faruq Alnabhan, ta: dar Ealam Al Qur'an - Halb, 1426AH- 2005AD. 89. Almusaeid Ealaa Tashil Alfawayidi, Baha' Aldiyn bin Eaqila, taha/ Dr. Muhamad Kamil Barkati, ta: jamieat 'ami alquraa (dar alfikri, dimashq - dar almadani, jida), 1400 - 1405 AH.
90. Almasayil Albasariaati, Abu Ali Alfarsi, tahi/ Dr. Muhamad Alshaatir Ahmed Muhamad Ahmedu, ta:ADtbaeat almadani, 1405AH- 1985 AD.
91. Alimustadrak Alaa Alsahihayni, Abu Abd Allah Alhakim Muhamad bin Abd Allah bin Muhamad bin Hamduyh bin Nueym Almaeruf bi Ibn Albaye, taha/ Mustafaa Abd Alqadir Ataa, ta: dar alkutub aleilmiat - Bayrut, 1411AH – 1990AD.
92. Msnid Al'iimam Ahmed bin Hanbal, taha/ Shueayb Sl'arnawuwt - Adil Murshidi, wakhrin, ta: muasasat alrisalati, 1421AH- 2001AD.
93. Musnad Al'iimam Alshaafieii, ta: dar alkutub aleilmiati, Bayrut - Lubnan, 1400 AH.

94. Maeani Alqira'at li Al'azhari, ta: alnaashir:markaz albuhuth fi kuliyat aladab - jamieat almalik saeud, almamlakat alearabiat alsueudiat, 1412AH- 1991AD.
95. Maeani Al Qur'an wa'iierabihu, Abu ishaq alzujaji, taha/ Abd aljalil Abduh shalbi, ta: ealim alkutub - Bayrut, 1408AH- 1988AD.
96. Meani Al Qur'an wa'iierabihu, Abu ishaq Alzujaji, tah/Abd aljalil Abduh shalbi, ta: ealim alkutub - Bayrut, 1408AH- 1988AD.
97. Maeani Alnahuw, Dr. Fadil Salih Alsaamaraayiy, ta: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawzie - al'urduni, 1420AH- 2000AD.
98. Muejim Ulum Al Qur'ani, Ibrahim Muhamad Aljarmi, ta: dar alqalam - dimashqa, 1422AH- 2001AD.
99. Maejam matn Allughati, Ahmed Rida, dar maktabat alhayat - Bayrut,1377 - 1380 AH.
100. Almuejam Almufasal fi Shawahid Alearabiati, Dr. Imil Badie Yaequba, ta: dar alkutub aleilmiati, 1417AH – 1996AD.
101. Mighni Allabib ean kutub al'aearib, Ibn Hisham Al'ansari, tahi/ Dr.Mazin Almubarak / Muhamad Ali Hamd Allah, linashir: dar alfikr - Dimashqa, 1985AD.
102. Almaqasid Alshaafiat fi Sharh Alkhulasat Alkafiati, Abu 'iishaq Ibrahim bin Musaa Alshaatibi, tahi/ Dr. Abd Alrahman bin Sulayman Aleuthaymin, wakhrin, ta:Maehad albuhuth Aleilmiat wa'iihya' alturath al'iislamii bijamieat 'umi alquraa -Makat almukaramati, 1428AH- 2007AD.
103. Almuqtadabi, Muhamad bin Yazid almubaradi, taha/ Muhamad Abd Alkhaliq eazimatu, ta: ealim alkutub - Bayrut.
104. Almuktafaa fi Alwaqf waliabtida, Abu Amrw Aldaani, taha/ Muhyi Aldiyn Abd Alrahman Ramadan,

ta: dar eamar, 1422AH- 2001AD.
105. Almunsifi, Sharh Kitab Altasrif li Abi Uthman Almazni, Abu Alfath Uthman bin Jini, ta: dar 'iihya' alturath alqadima, 1373AH.
106. Musil Altulaab 'Ilaa Qawaeid Al'iierabi, Alshaykha/ Khalid Al'azhari, tah/ Abd Alkarim Mujahid, ta: alrisalat - Bayrut, 1415AH 1996AD.
107. Alnihayat fi Gharayb Alhadith wal'athra,Majd Aldiyn Abu Alsaeadati, ibn Al'athira, taha/ Tahir Ahmed Alzaawi -Mahmud Muhamad Altanahi, ta: almaktabat aleilmiat - Bayrut, 1399AH – 1979AD.
108. Hidayat Alqariy Ilaa Tajwid Kalam Albari, Abd Alfataah bin Alsayid Ajami Almarsafii Almisrii, ta:Maktabat taybat, almadinat almunawarati, altabeat : althaaniatu.
109. Alhidayat ilaa Bulugh Alnihayat fi Elmmaeani Al Qur'an watafsirihi, wa'ahkamihi, wajamalman funun eulumihi,Makiy bin Abi Talib Hammwsh bin Muhamad bin Mukhtar Alqaysi Alqayrawanii , taha/Majmueat rasayil jamieiat bikuliat aldirasat aleulya walbahth aleilmii - jamieat alshaariqat, bi'iishraf 'a. du: alshaahid albushikhi, ta:Majmueat buhuth alkitaab walsunat - kuliyat alsharieat waldirasat al'iislamiat - jamieat alshaariqati, 1429AH- 2008AD.
110. Hamae Alhawamie fi Sharh Jame Aljawamiei, Jalal Aldiyn Alsuyuti, tah/Abd Alhamid Hindawi, ta: almaktabat altawfiqiat -Masr.
111. Alwsit fi Tarajim 'udaba' Shanqit wa Alkalam ealaa tilk Albilad tahdidan watakhtitan waeadatihim wa'akhlaqihim wama yataealaq bidhalika, Ahmed bin Al'amin Alshshnqity, ta: alsharikat aldawliat liltibaeat - Masr, 1422 AH - 2002AD.

فهرس الموضوعات

اسم الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١٥٨٢
التمهيد	١٥٨٨
الفصل الأول- مفهوم الفضلة عند النحويين، ودورها في الجملة – معنى وتركيبا –	١٥٩٣
المبحث الأول- العمدة والفضلة –مصطلحًا وتأصيلا-.	١٥٩٣
المبحث الثاني- الفضلة في المصطلح النحوي، ودورها في الجملة معنى وتركيبًا	١٥٩٥
المبحث الثَّالث- أنواع الفضلة عند النحويين	١٦٠٠
الفصل الثاني- من مظاهر تعلق الفائدة بالفضلة في القرآن الكريم	١٦١٠
المبحث الأول- تعلق الفائدة بالمنصوبات، "تعلق الفائدة بالحال أنموذجًا"	١٦١٠
المبحث الثاني- تعلق الفائدة بالمجرورات، (تعلق الفائدة بالمجرور بالحرف أنموذجًا)	١٦١٨
المبحث الثالث – تعلق الفائدة بالتوابع، "تعلق الفائدة بالصفة أنموذجًا"	١٦٢٤
تتمة: أولا- موقف بعض العلماء والمحدثين من استعمال النحويين لفظ (فضلة)	١٦٣١
ثانيًا- موقف علماء التجويد من تعلق الفائدة بالفضلة في كلام العزيز الحميد	١٦٣٤
الخاتمة	١٦٣٥
فهرس المراجع والمصادر	١٦٣٧
فهرس الموضوعات	١٦٦٠